



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة عشرة
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في
١٦ / شعبان / ١٤١٢ هجرية الموافق ١٩ / ٢ / ١٩٩٢ ميلادية .

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٩)

جدول الأعمال

صفحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد نايف الحديد .
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين .
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي .
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد عتاب .
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة .

كلنا من الشعب

هذا من الأعمال

- و- طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد عضوب الزين.
 ز- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
 ح- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.
- ٣ - الردود على الاسئلة:
- ١ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٢٠٧٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ جواب على السؤال رقم ٢١ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
 ٢ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٦١٨٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣، جوابا على السؤال رقم ٣٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
 ٣ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم ١٧٨١ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦، جوابا على السؤال رقم ٤٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عتاب.
 ٤ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٦٣٨٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥، جوابا على السؤال رقم ٤٧ المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.
 ٥ - كتاب معالي وزير المالية / الجمارك رقم ٥٤١٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، جوابا على السؤال رقم ٩ المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور.
 ٦ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١٧٥٨ بتاريخ ١٩٩٢/١/٣٠، جوابا على السؤال رقم ٢٢ المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.
- ٤ - طلب مناقشة رقم ٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٨، مقدم من اثنين وعشرين نائبا حول مشكلة البطالة.
- ٥ - قرارات اللجنة القانونية:
- ١ - قرار رقم ١٧ تاريخ ١٩٩٢/٢/٣، ورفقة قرار لجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي.
 ٢ - قرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٦ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعين لسنة ١٩٩١.
 ٣ - قرار رقم ١٩ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٦، والمتضمن الاقتراح بقانون رقم ٢ والاقتراح بقانون حول حظر الخمر وبيعها وصناعتها.
- ٦ - ما يجرد من اعمال.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
 عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٢/٢٣ الساعة الرابعة مساء.

الصفحة

١٥

١٦

٤٥

٤٥

مجلس النواب

محضر الجلسة

محضر الجلسة التاسعة عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٢/١٩ م ٣

- ٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
 ٦ - معالي السيد يتال حكمت: وزير السياحة والاثار.
 ٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
 ٨ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
 ٩ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
 ١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
 ١١ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه والري.
 ١٢ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.
 ١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
 ١٤ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
 ١٥ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
 ١٦ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
 ١٧ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
 ١٨ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
 ١٩ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاربعاء الموافق ١٦/شعبان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩/٢/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: نايف الحديدي، احمد قطيش، بسام حدادين. وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. احمد العبادي، د. احمد عتاب، عبدالمجيد الشريدة، نواف الخوالدة، سلامة الغوييري، فيصل الجازي، د. محمد عضوب الزين، عيسى مدانات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: سليمان عرار، عبدالكريم الكباريتي، ذيب انيس، سعد هائل السرور. وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
 ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
 ٣ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.
 ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

هكذا من الأشغال

٢٠ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

٢١ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التكوين.

٢٢ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

٢٣ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

الفتح الجلسة

معالي عبد الكريم الدغمي النائب الأول لرئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أحييكم وبسم الله افتتح الجلسة، عطوفة الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

شكرا معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

معالي نائب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم من إعفاء السيد الأمين العام من تلاته؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد المجيد الشريدة.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة

السيد سلامة الغوري.

د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد نايف الحديد.

هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد الدكتور احمد عويدي.

ح - طلب معذرة مقدم من معالي النائب محمد عضوب الزين.

نائب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الاجازات والاعتذارات؟

الجميع: موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٢٠٧٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/٥ جوابا على السؤال رقم ٢١ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم الموضوع: سؤال موجه الى معالي وزير الزراعة المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويعد.

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الزراعة واجابني عليه خطيا.

السؤال: هل يشترط لترخيص الجمعية التعاونية من قبل المنظمة التعاونية، ان لا تودع اموالها وفق احكام الشريعة الاسلامية؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. احمد الكوفحي نائب منطقة اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم: ١٠/٧/٣٠

التاريخ: ١٩٩٢/١/٢٠

الموافق:

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ١٦١/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ والمرق به صورة عن السؤال رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٢/١/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي، حول موضوع ايداع اموال الجمعيات التعاونية.

ارجو ان اعلم معاليكم انه وبموجب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ليس لوزارة الزراعة اية سلطة ادارية او قانونية علي الجمعيات التعاونية وان المنظمة التعاونية الاردنية هي صاحبة العلاقة بموجب القانون المشار اليه اعلاه.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

الدكتور فايز الخصاونة وزير الزراعة

معالي نائب رئيس المجلس: سعادة

الدكتور احمد الكوفحي، هل من تعليق؟

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اكتفي بماورد في جواب معالي الوزير وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٦١٨٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/٣ جوابا على السؤال رقم ٣٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ رجب ١٤١٢ هـ

١٢ كانون ثاني ١٩٩٢م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الموضوع/ سؤال موجه الى معالي وزير الداخلية المحترم.

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية، واجابني عليه خطيا.

تناولت مجلة الاسبوع العربي في العدد رقم ١٦٨٣ الصادر بتاريخ ٩ رجب ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩٢/١/١٣م وفي الصفحة (٢٠) منه اشارة الى الخطاب الذي القاه الرئيس التونسي امام مؤتمر وزراء الداخلية العرب الاخير الذي عقد في تونس وجاء فيه انه دعا الدول العربية وبصوت عال الى مواجهة خطر الظاهرة «الاصولية» واصفا اياها بالارهاب الذي يستر

بالدين. وقال بأنه يجب توحيد الجهود لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

السؤال:

ما هي القرارات والبيان الختامي اللذان صدرا عن مؤتمر وزراء الداخلية العرب الأخير في تونس؟ مع تزويدي بصورة طبق الاصل عنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النائب

د. احمد الكوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

الرقم : ٦١٨٨/٥٥/١

التاريخ : ١٤١٢/٦هـ

الموافق : ١٩٩٢/٢/٣م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٩٦/١٢/٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ بخصوص السؤال رقم ٣٤ تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفي، حول ما ورد في مجلة الاسبوع العربي في عددها رقم ١٦٨٣، الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣ بشأن خطاب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي - رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة - الذي القى نيابة باسم سيادته امام مؤتمر وزراء الداخلية العرب في دورته التاسعة والذي عقد في العاصمة التونسية في الفترة ما بين ٣ - ١٩٩٢/١/٥. من ان سيادته دعا الدول العربية وبصوت عال الى مواجهة

خطر (الظاهرة الاصولية) واصفا اياها بالارهاب.

ارجو ان ايبين لمعاليكم: - ان ما اوردته المجلة المذكورة غير صحيح، وان سيادة الرئيس زين العابدين بن علي - رئيس الجمهورية التونسية - لم يقل شيئا من ذلك وانما دعا الى مقاومة الارهاب بكافة اشكاله بما في ذلك الارهاب الذي يتستر بالدين.

اما القرارات التي صدرت عن مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته التاسعة. فهي تدعو الى التعاون الامني بين اقطار الوطن العربي ضمن استراتيجية عربية مشتركة، يتم تنفيذها على مراحل، وتتولى الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مهمة متابعتها حيث تتصف هذه القرارات بالسرية لما لها من خصوصية وملاحقة للمجرمين ووسائل التصدي للمجرمة المنظمة، الامر الذي يتعدى معه تعميمها، علما بانني ارحب بزيارة سعادة الدكتور احمد الكوفي الى مكنتي في اي وقت يشاء لكي اتكمن من شرح الموضوع لسعادته بشكل تفصيلي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

جودت السبول

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل
دكتور احمد.

الدكتور احمد الكوفي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اتمنى ان يكون وزراء داخلية العرب المحترمون قد بحثوا فيما يقيد الامة فكرا ووجودا

على ذلك شواهد التاريخ فضلا عن نصوص الشريعة التي لخصت وحددت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى «وما ارسلناك الا رحمة للعالمين».

وكما قال امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ونحن معشر العرب قوم اعزنا الله بالاسلام ومعهما ابتغينا العز بغيره اذلنا الله».

ولقد جربنا البعد عن الاسلام الذي في الكثير من جوانب الحياة فما حصدنا الا الفاقة والهزائم والذلة والفقر والحرمان وتبعا الجوى يوم غبنا لقوى الاستكبار العالمي لكي تنتشر في الارض الفساد، وصدمة في تجاربنا المريرة ما قاله ابن خلدون رائد علم الاجتماع: ان العرب لا ينهض لهم ملك الا على اساس الاسلام».

معالي الرئيس الاخوة الزملاء المحترمين: ان الظاهرة الاصولية الاسلامية وهي تسعى بغياتها وتسلك سبيل الحكمة والموعظة الحسنة والجدل بالتالي هي احسن، وصولا لتحقيق القناعة الراسخة ثم الالتزام السلوكي المنهجي بالاسلام لتكون الرأي العام الشعبي من هنا الا يحق للمنصف العاقل ان يتساءل لماذا يزعج بالاسلاميين في غياهب السجون، لماذا تحاك لهم المؤامرات لماذا يقتلون ويعتقلون ويعذبون ويطاردون اليس من يقف ضدهم يقف ضد ذاته وضد مشروع نهوض امته وضد انقاذ الانسانية.

لماذا يعتبرون الدين والسياسة تقيضين فلا دين في السياسة ولا سياسة في الدين، ولا للحزبية على اساس الاسلام، ونعم للحزبية على كل جرف منهار.

حاضرا ومستقبلا، ولا يتعدونه لحصر الظاهرة الاصولية الاسلامية في خندق محترفي الاجرام النظم ومتعاطي المخدرات لان هذه الظاهرة ليست خطر حتى تواجه ولا ارهاب حتى تكافح وعليه فالمجلة مدعوة الى الاعتذار الى قرائها وارى ان ما ورد في جواب معالي وزير الداخلية المحترم حول محاربة الارهاب المتستر بالدين بحاجة الى تصويب وهذا المفهوم مصطلح وهي ليس مسنن الا في العقلية المعادية الى امتنا في دينها وعروبتهما وتاريخها وثروتها ومجتمعاتها وفي سائر جوانب حياتها وينبغي ان لا يمر هذا بخاطرنا على الاطلاق، واحترم ما قاله معالي الوزير فيما يتعلق بضرورة كتمان المعلومات السرية وعدم تعميمها تحقيقا للصالح العام فيما يتناول المخدرات والجرائم المنظمة ولا يهمني اطلاقا الاطلاع عليه بحال من الاحوال بل واشكر كل من يخفيه ولست زائرا مكتب معاليه لهذا الخصوص.

معالي الرئيس... الزملاء المحترمين.

لا بد لي في هذا المقام من اعطاء صورة واضحة عن هذه الظاهرة الاصولية الاسلامية التي لم يفهمها من انظمتنا من رعاينا العربي والاسلامي انها بحق ضرورة وطنية وعربية واسلامية بل وانسانية لانها ما عرف عنها في قطر من الاقطار لا في تونس ولا في غيرها الا السعي الدؤوب لابرار شخصية الامة واقامة حكم الله تعالى فيها ثم العمل على تحرير ارض المسلمين من كل معتد وظالم، وبالتالي اعداد الامة العربية الاسلامية لممارسة دورها الحضاري في قيادة الانسانية بالبر والرعاية والحق والعدالة كما دلت

كلنا من الله على

لقد ارتضى الاسلاميون الاحتكام الى صناديق الاقتراع حكما كانت النتيجة للاسلام وهو بجميع الناس زوج بقوات الجيش والدرك لكي تخوض معركة ضد الحيار الشعبي الديمقراطية.

انني اجد العذر لاعداء امتنا العربية يوم يقفون في وجه هذه الظاهرة واجد التفسير لما قاله حاييم هرتزوغ اما المجموعة الاوروبية بان الاصولية اخطر من القنبلة النووية واجد عذرا لمدير المخابرات المركزية الامريكية في جولته الاخيرة للمنطقة للاشراف بنفسه على محاربة الاصولية واجد تفسير كذلك للتهديدات الامريكية المتكررة للسودان وتحذيرهم الى المضي قدما في طريق الاسلام ولكني لا اجد عذرا اطلاقا ولا اصتصيح ما نراه ونسمعه ونشاهده من ممارسة ان الانظمة العربية مدعوة بشكل خاص والاسلامية بشكل عام الى تصويب العلاقة بينها وبين هذه الحركات والاحتكام معها دائما وابدا الى الارادة الشعبية فما قبلته قبلناه وما رفضته رفضناه واخيرا وفقنا الله تعالى جميعا لتحقيق آمال امتنا في الوحدة والحرية والعزة والكرامة والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا للدكتور احمد الكوفحي وارجو ان اؤكد دائما بالمادة ٨٦ من النظام الداخلي البند الذي يليه عطوفة الامين.

السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.

٣ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم

١٧٨١ تاريخ ١٩٩٢/٢/٦ ، جوابا على السؤال رقم ٤٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عتاب.

راجيا ان انوه بهذا الصدد بان الامانة العامة قد وزعت ملحقا يتعلق بهذا البند وهو موجود لدى السادة النواب.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور احمد عتاب غائب وحصل على عذر رسمي من المجلس يؤجل ويدرج على اعمال جلسة قادمة عطوفة الامين العام، الشيخ عبد المنعم ابوزنط نقطة نظام.

السيد عبد المنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم شكرا معالي الرئيس، ارى في مجلسنا الكريم ضيفا كريما سماحة قاضي القضاة فاستسمح معالي الاخ الرئيس بما ان سماحة قاضي القضاة في مرتبة وزير وتكرما لمركزه الديني ان يجلس مع السادة الوزراء وليس في المقعد الاخير وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا استاذ عبد المنعم الحقيقة هذه اولا ليست نقطة نظام وثانيا لا يوجب بالنظام الداخلي نص بخول المجلس بما تفضلت به فهو جالس وله احترامنا جميعا واهلا وسهلا به، البند الذي يليه على جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٦٣٨٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/٥ جوابا على السؤال رقم ٤٧ المقدم من سعادة النائب السيد

جمال حداد.

بسم الله الرحمن الرحيم معالي رئيس مجلس النواب الاكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، ارجو التكرم معاليكم بالايحاز لمن يلزم لرفع السؤال المرفق الى معالي وزير الداخلية.

واقبلوا فائق الاحترام
النائب جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم معالي وزير الداخلية الاكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد. ارجو التكرم معاليكم بايفائنا بالاسباب لنحويل لواء عجلون الى محافظة راجيا تزويدنا في المبالغ المالية التي تكلف الخزينة في حالة تحويل هذا اللواء الى محافظة راجيا الاجابة على هذا السؤال ضمن المدة القانونية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٢/١/١٥

النائب
المهندس جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم وزارة الداخلية الرقم: ٦٣٨٨/٣٩/١ التاريخ: ١٤١٢/٦/٥ الموافق: ١٩٩٢/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب الاشارة: كتاب معاليكم رقم ٣١٩/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢

بموضوع السؤال المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.

١ - سوف يدرس هذا الطلب «طلب ترفيع لواء عجلون الى محافظة» ضمن الطلبات الاخرى المثيلة، عند البحث في موضوع نظام التقسيمات الادارية النافذ.

٢ - ويتعذر على وزارة الداخلية الاجابة على الشق الثاني من السؤال، لان الاجابة عليه تعتمد على عوامل كثيرة، بضمنها وجهة نظر وزارة المالية وتقديراتها للامر.

٣ - علما، بان الدراسة سوف تتم في ضوء اعتبارات عديدة. وتشمل ظروف كل منطقة والامكانات المتوفرة عند البحث في الموضوع.

واقبلوا فائق الاحترام، ، ،

جودت السبول
وزير الداخلية

معالي نائب رئيس المجلس: السيد جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكرا معالي الرئيس. الحقيقة بعد اطلاعي على جواب معالي وزير الداخلية لا اجد ان الجواب كاف على ما استفسرت عنه وحيث انني سألت عن الاسباب التي تعيق تحويل لواء عجلون الى محافظة فلم اجد سببا واحدا في جواب معالي وزير الداخلية وكان جواب معالي وزير الداخلية عمله كأقتراح برغبة حيث في البند الاول هكذا يجيب معالي وزير الداخلية اما الشق الثاني من جواب معالي اعتقد انه يتعارض مع صلب مهمته كوزير

للدخالية وحسب القانون.

اما الشق الثالث في جواب معاليه الم يعلم معاليه الظروف التي يعيشها لواء عجلون وهل قارن معاليه اوضاع الالوية التي ارتفعت الى محافظات بعد ان فصلت عن المحافظة الام الم يلاحظ المخصصات التي تمتاز بها الم فرق بعد ان انفصلت عن اربد الام كمحافظة ومحافظة الطفيلة عن الكرك نحن لا نطالب باسماء بل كمخصصات على حسب سكان المنطقة في الموازنة العامة يخصص الى لواء عجلون كانه لواء في الطفيلة علماً ان عدد سكان لواء عجلون ضعف عدد سكان الطفيلة شكراً معالي الرئيس.

اعتقد ان السؤال ناقص وأعيد الى معالي وزير الداخلية لايضاحات أوفى وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً اخ جمال البند الذي يليه.

اذا سمحتم يا اخوان ارجو ان نستمع للزميل عندما يتحدث اي زميل تفضل عطوفة الامين.

السيد الامين العام:

٥ - كتاب معالي وزير المالية/ الجمارك رقم ٥٤١٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، جواباً على السؤال رقم ٩ المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي لمعالي وزير المالية والاجابة عنه خلال المدة القانونية.

ما هي الفئات الاجتماعية والوظيفية التي تعفى سياراتها الخاصة من الجمارك المقررة وكم عدد افراد هذه الفئات وما مقدار الجمارك التي يمكن تحصيلها لصالح الخزينة حين يتم دفع الجمارك المقدرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور
١٩٩٢/١/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم: ٥٤١٣/٤/١

التاريخ: ١٩٩٢/١/٢٠

الموافق: ١٤١٢/٧/١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٠/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٩ بخصوص السؤال رقم ٩ تاريخ ١٩٩٢/١/٨ والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور والمتضمن الفئات الاجتماعية والوظيفية التي تعفى سياراتها.

ارجو ان ابين لمعاليكم جواباً على السؤال مدار البحث ما يلي:

الفئات الاجتماعية التي تعفى سياراتها: ١ - ومناطق النقل المعدة لنقل الطلاب المعوقين والمستخدمين من قبل المدارس والمراكز المعنية بهذه الفئة من المجتمع سنداً

لاحكام المادة الخامسة من قانون رعاية المعوقين رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩.

٢ - السيارات الصغيرة المعدة اعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين.

١ - لاستعمال المقعدين او المصابين بشلل الرجلين معا (معفاة).

ب - لاستعمال المصابين ببتير او شلل رجل واحد (مخفضة الى ٥٠٪) وذلك استناداً لجدول التعريفية الجمركية.

٣ - سيارات نقل الموق المصنم خصيصاً لهذه الغاية والمستخدمين من قبل الجهات والروابط والهيئات الخيرية، وذلك استناداً لجدول التعريفية الجمركية.

ب - الفئات الوظيفية التي تعفى سياراتها:

١ - ما يرد باسم جلالة الملك المعظم.
٢ - سيارات الهيئات الدبلوماسية والقنصلية والهيئات الدولية سنداً لاحكام المادة ١٦٠ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ولائقافية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

٣ - سيارات ضباط دائرة المخابرات العامة، حيث ان هذه السيارات تعفى باسم الدائرة مباشرة سنداً لاحكام الفقرة ١ من المادة ١٦٥ من قانون الجمارك.

جـ - مقدار الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المعفاة:

يتم تحديد مبلغ الرسوم الجمركية

المستحقة على السيارات التي تم اعفاؤها للفئات الاجتماعية والوظيفية وفقاً لموديلاتها وماركاتنا وسعة محركاتها.

في ضوء ما تقدم، ارجو معاليكم بعد الاطلاع تزويد سعادة النائب المحترم السيد حمزة منصور بما رود فيه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،
وزير المالية الجمارك
باسل جردانه

نسخة لرئيس قسم الاعفاءات الجمركية

نسخة لرئيس قسم التعرفة والقيمة

نسخة لقسم الاعفاءات الجمركية

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ حمزة موجود، تفضل.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس واشكر معالي وزير المالية على هذا التوضيح محتفظاً بحقي في التقدم باقتراح لتعديل قانون الجمارك معزواً بالاسباب الموجبة للتعديل استناداً للمادة (٤١) من النظام الداخلي وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١٧٥٨ تاريخ ١٩٩٢/١/٣٠ جواباً على السؤال رقم ٢٢ المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.

على هذا الموضوع ضمن المدة القانونية وتقبلوا
فاتقوا الاحترام.

١٩٩٢/١/١١

النائب المهندس
جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الشؤون البلدية والقروية
الرقم : ت/١٣/١٧٥٨
التاريخ : ١٩٩٢/١/٣٠
الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع السؤال المقدم من سعادة النائب
جمال حداد حول افراز الاراضي .

اشارة لكتاب معاليكم رقم
١٩٩٢/١/٢٠ تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦/٣
والمرفق به صورة عن السؤال المقدم من سعادة
النائب جمال حداد حول الاسباب التي تحول دون
تعديل فقرة في قرار سبق وان اتخذ وهذا المجلس
الاعلى منذ عام ١٩٨٥ والذي حدد بموجبها الحد
الادنى لافراز الاراضي الزراعية بمساحة عشرة
دوغمات .

ارجو العلم ان افراز الاراضي الزراعية
قد تمحده بمساحات لاتقل عن عشرة دوغمات سندنا
لاحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من قانون
تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة
١٩٦٦ ولم يحدد ذلك بقرار من مجلس التنظيم
الاعلى حسب ما اشار سعادة النائب، حيث لا
يوجد صلاحية لمجلس التنظيم الاعلى في هذا
الشان . وقد نصت تلك المادة ايضا على انه يجوز

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو التكرم معاليكم بالايماز لمن يلزم
لرفع السؤال المرفق لمعالي وزير البلديات مع بالغ
الشكر والتقدير.

١٩٩٢/١/١١

النائب جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي وزير البلديات الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .
ارجو ان اقدم السؤال التالي لمعاليكم
راجيا الاجابة عليه ضمن المدة القانونية مع
خالص الشكر والتقدير لمعاليكم .

اولا ما هي الاسباب التي تحول لا ان
تتغير الدراسات في مجلس التنظيم الاعلى لانجاز
تعديل فقرة في قرار سبق وان اتخذ وهذا المجلس
عام ١٩٨٥ والتي حدد بموجبها الحد الادنى
لافراز الاراضي الزراعية بمساحة عشرة دوغمات
مع العلم ان المطالبة الملحة وتحلل العامين
الماضين من كثافة المزارعين في كل مواقعهم
تطالب بتعديل الفقرة المذكورة كي يصبح الحد
الادنى للوحدة الزراعية اربعة دوغمات علما بانه
منذ عام ١٩٨٩ ورغم تغيير خمسة وزراء على
هذه الوزارة وللان لم نر اي اهتمام من الجهات
المختصة لتعديل الفقرة المذكورة علما بان هناك
اضرار جسيمة تلحق بكافة المزارعين جراء
التأخير على تعديل هذه الفقرة مع العلم ان في
لواء عجلون وحدة اصبحت الالف الدوغمات بور
لاستفاد منها راجيا من معاليكم التكرم بالاجابة

بسم الله الرحمن الرحيم
اشارة لكتاب معاليكم طبعاً كان يشكل
مذكرة لمعالي الاخ سليم الزعبي بالاشارة لكتاب
معاليكم رقم ١٩٩٥/١٥/١٧/٣ تاريخ
١٩٩١/٧/٢٩م الموجه الى دولة رئيس الوزراء
الافخم ونسخة منه الينا ومرفقة المذكرة المقدمة
من سعادة النائب السيد جمال حداد بخصوص
احكام افراز وتنظيم الاراضي للمناطق الواقعة
خارج حدود التنظيم الواردة بقرار مجلس التنظيم
الاعلى هنا يؤكد أن قرار مجلس التنظيم الاعلى
رقم ٥٣٧ تاريخ ١٩٨٧/١٢/١٩م .

ارجو العلم ان مجلس التنظيم الاعلى قد
قرر بقراره رقم (٥٤١) تاريخ ١٩٩١/٩/١٥م
تشكيل لجنة متخصصة لاعادة النظر في هذه
الاحكام واعداد الدراسات اللازمة من اجل
عرضها على مجلس التنظيم الاعلى بالسرعة
الممكنة .

سليم الزعبي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

هنا جواب معالي الدكتور عبدالرزاق
طبيشات على نفس السؤال .
اشارة لكتاب معاليكم رقم
١٩٩٢/١/٢٠ تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦/٣
والمرفق به صورة عن السؤال المقدم من سعادة
النائب جمال حداد حول الاسباب التي تحول دون
تعديل فقرة في قرار سبق ان اتخذ مجلس التنظيم
الاعلى منذ عام ١٩٨٥ والذي حدد بموجبها الحد
الادنى لافراز الاراضي الزراعية بمساحة عشرة
دوغمات .

افراز الاراضي الى مساحات اقل من عشرة
دوغمات بموجب مخططات تنظيمية مصدقة تعد
لهذه الغاية .

وارجو أن اشير الى ان هذه الوزارة بصدد
اعادة النظر في جميع القوانين والانظمة لتطويرها
وتحديثها بما يتلائم مع المتطلبات الفعلية
للمواطنين وبما يحقق المصلحة العامة ومصالح
المواطنين في كل موقع .
ارجو العلم بذلك .
واقبلوا وافر الاحترام ، ، ،

الدكتور عبدالرزاق طبيشات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نسخة للسيد مدير دائرة التنظيم

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ
جمال تفضل .

السيد جمال حداد : شكرا معالي الرئيس .
الحقيقة هذا السؤال قدم بشكل اقتراح
برغبة من أكثر من عشر نواب منذ بداية هذا
المجلس ولم يرد جوابا وافيا عليه ، بعثت بسؤال
الى معالي وزير البلديات الاسبق معالي الاخ
النائب سليم الزعبي اجابني باجابة مغايرة عما
لما اورده معالي وزير البلديات الحالي فسأتلي
عليكم الاجابتين من مصدر واحد وزارة
البلديات .

جواب معالي الاخ الزميل سليم الزعبي
على نفس السؤال ومعالي الدكتور عبدالرزاق
طبيشات .

يقول الاخ سليم الزعبي

ارجو العلم ان افراز الاراضي الزراعية قد تحدد بمساحات لا تقل عن عشرة دونمات سنداً لاحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ولم يحدد ذلك بقرار من مجلس التنظيم الاعلى حسب ما اشار اليه سعادة النائب، هنا من يوجب في هذا المجلس فمن اربع وزراء بلديات متالين من هذا المجلس من صاحب القرار حيث لا يوجد صلاحية لمجلس التنظيم الاعلى في هذا الشأن. وقد نصت تلك المادة ايضاً على انه يجوز افراز الاراضي الى مساحات اقل من عشرة دونمات بموجب مخططات تنظيمية مصدقة تعد لهذه الغاية.

وارجو ان اشير الى ان هذه الوزارة بصدد اعادة النظر هنا سعيدي النظر والوزير السابق كلف لجنة لدراسة الموضوع في جميع القوانين والانظمة لتطويرها وتحديثها بما يتلائم مع المتطلبات الفعلية للمواطنين وبما يحقق المصلحة العامة ومصالح المواطنين في كل موقع.

نعود الى الفقرة التي ذكرها معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات، المجلس الكريم يعلم ان الدكتور عبدالرزاق طيشات كان رئيساً لبلدية اربد اثني عشر سنة ويتعامل مع هذا القانون الذي سألوه عليكم الان.

تعميم

اثبت ادناه نص قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢٢٢) تاريخ ١٩٨٥/٨/٣ راجياً التقيد بما جاء فيه.

مروان الحمود
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

وكان هذا تاريخه ١٩٨٥/٨/٥. وكان معالي وزير البلديات رئيس لأكبر ثاني بلدية في المملكة.

معالي نائب رئيس المجلس: حاسب الوزير الحالي اخ جمال تفضل.

السيد جمال حداد: استناداً لاحكام المواد ذوات الارقام (١٣، ٢٨) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ واستناداً لقرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (١٥) تاريخ ١٩٨٢/١/١٦ يقرر المجلس ما يلي:-

١ - يجوز تقسيم اي ارض الى قطع لا تقل مساحة اي منها عن عشر دونمات ولا يقل اي بعد من ابعاد تلك القطع عن (٥٠) متراً.

٢ - يجوز تقسيم اي ارض بين الورثة وشركائهم الذين يملكون تلك الارض قبل صدور هذا القرار الى قطع حسب حصصهم ويحدد أدنى مقدارها اربعة دونمات لكل قطعة اذا كانت حصة اي من احد المالكين لا تتجاوز ذلك على أن لا يقل.

المهم هنا اياح او تقبل قانون وسار في هذا البلد ما يزيد عن (١٠ او ١٢) سنة والان فوجئت اليوم بتعميم من وزارة البلديات يرفض هذا القرار الاربع دونمات، تعميم ورد للبلديات ولدوائر الاراضي والمساحة يرفض الاربع دونمات. الموضوع بصراحة صدر تعميم بان كل اراضي المملكة الاردنية الهاشمية هي اراضي تنظيمية ومن هنا انطلق وزير البلديات اتخذ لنفسه كرئيس لمجلس التنظيم الاعلى وهو

جمال البند الذي يليه.

لا يجوز اخ سليم حسب النظام الداخلي لا يجوز حتى لو كان تعرض وتعرض جميعاً، السيد الامين العام البند الرابع.

السيد الامين العام:

٤ - طلب مناقشة رقم ٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٨ مقدم من اثنين وعشرين نائباً حول مشكلة البطالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلب مناقشة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٢/٨.

الموضوع: طلب تقديم تصورات الحكومة حول خطط معالجة البطالة امام المجلس ومناقشته في جلسة قادمة.

يطلب النواب الموقعين ادناه من خلالكم ان تقوم الحكومة بتقديم تصوراتها حول مشكلة البطالة والحلول المقترحة عملياً لحلها وحجم المشكلة والمعوقات على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

واقبلوا احترامنا

عبدالباقي جو	عبدالحفيظ علوي
د. علي الخوامدة	يوسف العظم
كامل العمري	د. همام سعيد
حمزة منصور	د. احمد الكوفحي
ابراهيم خريسات	داود قوجن
د. محمد الحاج	د. ماجد خليفة
فؤاد الخلفات	عبدالمعزم ابو زنت
د. عبدالله المكابله	فخري قموار
سليم الزعبي	زياد ابو محفوظ

المسؤول عن قراراته ان يحدد مساحات الافراز اذا كان استعمل هذا وهذا هو الواضح اخترق المادة التي اشار اليها الدكتور عبدالرزاق طيشات، هل وزراء من هم في هذا المجلس والسابقون قد تحايّلوا على القانون بصفته كرؤساء لمجلس التنظيم ام ان الدكتور الان يصحح الوضع من المسؤول معالي رئيس مجلس النواب الحالي كان وزيراً للبلديات معالي الاخ سليم الزعبي معالي الدكتور محمد عضوب الزين، معالي الدكتور عبد الرزاق طيشات حالياً، من ينصف اصحاب الاراضي الحائرين من يصدقون القرار لو كان اصلاً تشريعياً لما بعثه لمعالي وزير البلديات لانه الاصل ان اؤيده بعشرة زملاء ان اقدم تشريعاً يناقض التشريع او يحسن اوضاع التشريع او قانوناً جديداً وهكذا اعتمدنا طيلة الثلاث سنوات من عمر هذا المجلس على ان القرار قرار مجلس تنظيم اعلى وصلاحيه رئيس مجلس تنظيم اعلى نحن نطالب على ان هذا الحل من يعطي به جواباً؟ هل ستمعيده الى مجلس التفسير؟ لمن؟

لما تعامل كل المناطق بنفس المبدأ نحن لنا واجهات عشائرية بعشرات الكيلو مترات نحن واجهاتنا العشائرية حراج غابات الملكية صغيرة جداً عندنا اصلاً لا ينطبق عليها هذا القانون والان اصبح الورقة على بناء تعميم معالي وزير البلديات محرومين من هذا الحق، اسمحلي ان ابعثه باستجواب لكم جميعاً وانتم مسؤولين عن هذه الوزارة.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً اخ

كلنا من أهل

محمد فارس
محمد أبو فارس
د. حسني الشياح
عبد السلام فرحات

معالي نائب رئيس المجلس: السطلب
قانوني ومؤيد أكثر من عشرة أعضاء ويجب تعيين
الموعد خلال عشرة أيام أو في موعد لا يزيد عن
عشرة أيام يوم الأحد (٢٩) مناسب للاخوان
مناسب الأحد (٢٩) أقصى الحدود هنالك أي
وجهة نظر من الحكومة الأحد (١) الشهر، تتم
المنافسة والتوجهات الجديدة ومطالب النواب
وارائهم، شكرا البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ - قرارات اللجنة القانونية:

١ - قرار رقم ١٧ تاريخ ١٩٩٢/٢/٣ ،
ومرفقة قرار لجنة التربية والتعليم حول
القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون التعليم العالي.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد مقرر
اللجنة القانونية تفضل.

الدكتور محمد أبو فارس مقرر اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣ برئاسة
سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور
مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبو فارس
واصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة
الاعضاء.

محمد فارس السطراونة، د. احمد
الكوفحي، د. علي الفقير، د. همام سعيد،
عبد السلام فرحات، مروان الحمود، د. قسيم

عبيدات، نايف الحديد، د. ماجد خليفة،
محمد الدردور.

وتغيب بمعذرة الاعضاء السادة: يوسف
مبيضين، عبدالرؤوف الروابدة، فارس
الناقلي.

وششارك في الاجتماع السادة: حمزة
منصور، احمد الكفاوين.

كما شارك في الاجتماع من السادة
الاعيان: د. اسحق القرعان، د. سعيد التل.

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم
«٢٠» لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم
العالي، وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له
دراسة مستفيضة وكذلك دراسة قرار لجنة التربية
والتعليم المرفق وتوصياتها قررت اللجنة القانونية
الموافقة على القانون المذكور كما ورد من
الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»
صالح الزهبي

ملاحظة

مخالفة من مقرر اللجنة القانونية: الدكتور
محمد أبو فارس ومن السادة الاعضاء:

د. احمد الكوفحي وعبد السلام فرحات.

معالي نائب رئيس المجلس: تتلى
المخالفة.

السيد المقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم

نخالف الاكثرية المحترمة في اللجنة
القانونية حول المادة (٢) من القانون المؤقت رقم
(٢٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم
العالي ونرى ان المادة كما وردت في القانون
الاصلي تحت رقم (١١) اصوب ولا داعي
للتعديل ونحتفظ بحقنا في الرد خلال الجلسة.

د. احمد الكوفحي

عبد السلام فرحات

د. محمد أبو فارس

معالي نائب رئيس المجلس: هل يختار
أحد المخالفين لمناقشة المخالفة والدفاع عنها؟
تفضل اخ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ان يحتفظ
المخالف بحقه في ان يتلو الرد فهو بذلك يحرم
كل أعضاء مجلس النواب من الاطلاع على رده
لابداه رأيهم فيه الاتفاق في اللجنة القانونية وهذا
المجلس اقر ذلك ان المخالفة تكتب كاملة وتوزع
مع قرار اللجنة حتى يصبح من حق كل عضو في
هذا المجلس أن يطلع عليها اما ان تنتهز الجلسة
لقول كلام لن يحضر الانسان نفسه له فاني ارجو
ان لا يتلى اي رد غير المكتوب وشكرا سيدي
الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا ماهو
ستلك من النظام اخ عبدالرؤوف؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة: قرار من
اللجنة، قرار من المجلس واللجنة ورئيس
اللجنة موجود.

معالي نائب رئيس المجلس: هناك قرار

من المجلس؟

سعادة رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة
القانونية: شكرا سيدي الرئيس، الواقع قرار
اللجنة باكثرية وبمخالفة حق للمجلس وليس
فقط حق للمخالفين لذلك لترسيخ العمل
الديمقراطي من حق كل عضو حقيقة ان يقدم له
شيئاً مدروس مكتوباً موزع عليه كجزء من قرار
اللجنة وبخلاف ذلك لا يوجد قرار الواقع هو
لماذا الرأي لماذا الخلاف ليس لمجرد ان يكون
بذهني لا طرح الرأي على الزملاء ليأتوا جاهزين
بافكارهم حول الرأي ودارسين لهذا الرأي
ليتمكن كل منهم لمناقشة هذا الرأينا خلاف
ذلك لا وجود لقرار مخالفة مرفق وليس جزء
يكون من محضر قرار اللجنة القانونية وغير
المطروح على المجلس وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا استاذ
حسين أنا الحقيقة اعتبر كلما اتفقنا جميعا الخلاف
ليس في ان يتحدث أعضاء المجلس اولا
يتحدثون الخلاف هنالك قرار مخالفة من مجموعة
من اقلية من أعضاء اللجنة هذه المخالفة او هذه
الاقلية لها وجهة نظر تختلف عن قرار اللجنة
اتفقنا في هذا المجلس واكدنا الاتفاق في الجلسة
السابقة الاخيرة ان أعضاء اللجان لا يناقشون
ولكن عندما تكون هنالك مخالفة اعتقد من حق
أحد المخالفين ان يدافع عن هذه المخالفة لان
الرئيس والمقرر سيدافعون عن قرار اللجنة ممن
تنتخبون السادة: احمد الكوفحي، والسيد
عبد السلام فرحات، والسيد محمد أبو فارس من
تنتخبون منكم احدهم ليدافع عن هذه المخالفة

عندما يتطرق لها. أنا لا أذكر هنالك قرار من المجلس بحرمان المخالفين من المناقشة استاذ سليم نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس الحقيقة كما ذكر الزميلان الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة والاستاذ حسين مجلي، حقيقة القرار هو قرار الاكثرية والاقلية وبالتالي المخالفة جزء من القرار ويجب ان تكون مكتوبة ومرفقة مع القرار سيدي الرئيس، ايضا لهذا القول مؤيد من القواعد العامة ونص النظام المادة (٢٩) تقول تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة ولا يجوز لرئيس اللجنة ان يجمع رأي الاعضاء يعني بدء يكون في رأي مكتوب ان يجمع رأي الاعضاء سالم يكن اكثرهم حاضر الجلسة اذا الاصل في رأيي ولا يجوز ان يقال ان الرأي سيتلوا في المجلس الرأي يجب ان يكون هنالك في اللجنة ويرفق مع قرار الاغلبية لكي نستطيع نحن النواب هنا في الجلسة ان نقيم رأي المخالفة علنا نقف معهم ونقيم رأي الاغلبية علنا نقف معهم او نقف ضدهم، فلذلك سيدي الرئيس النقطة التي أثارها الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة تتعلق بان الحق للمخالف ان يتلوا رأيه في المجلس هذه النقطة التي اعلق عليها انا اقول لا الحقيقة يجب ان يقدم المخالف مخالفته كاملة مع قرار اللجنة وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا اخ سليم، الشيخ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس، في

الواقع ما اشار اليه معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة ليس في قرارات المجلس ما يشير الى ما ذكره وباعتقادي ان تدوين المخالفة خطأ لا يمنع المخالف من ان يتكلم عن رأيه في المخالفة ذلك لان هذا الانسان بيدي رأيا ولو كان فقط مجرد تسجيل ارائه في كتاب خطي ويكتب لذلك وخاصة وان هذا الرأي سيتعرض لنقاش من قبل الاعضاء وما دام سيتعرض لنقاش اما بالقبول او الرد او الاعتراض عليه او تنفيذه فلا ينبغي ان نحرم هذا العضو في مجلس النواب من حقه في ان يبين وجهة نظره وان يشرحها اكثر اذا لم تتضح لبعض الاخوة في هذا المجلس الكريم لذلك لا ينبغي ان نمارس دكتاتورية على المخالفين بحيث نمنعهم في الوقت الذي اعطينا الرأي الاخر حق الدفاع من خلال رئيس اللجنة والمقرر لذلك لا ينبغي ان يحرم علما بانني ايضا لي على ما اتخذته المجلس الكريم من قرار في موضوع منع اعضاء اللجان من التحدث في المجلس وهذا ليس يحملنا على ان نستقيل من اللجان وانا اول من سيستقيل من اللجنة القانونية وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا، الحقيقة يجب ان ننهي نقاط النظام الاستاذ عبدالسلام فريجات ارجو ان تكون نقطة نظام بفضل.

السيد عبدالسلام فريجات: سيدي الرئيس، حقيقة معالي الرئيس انا اختلف مع الزملاء اذا سمحوا لي لان الاصل في القاعدة القانونية الاصل الاباحة ما لم يرد نص يمنع لا يوجد لا في الدستور ولا في نظامنا الداخلي ما يمنع هذا الاجراء من ان يتحفظ العضو ويقول سادلي برأي المخالف في الجلسة سواء كان هذا

الرأي مكتوبا وموزع مسبقا او تلاه هو لم يتلوه سرا وانما سيتلوه علنا امام الزملاء الاعضاء ويطلع على محتواه ومضمونه ومن ثم يناقشوه بقروه اولا يؤيدوه بذلك فالاصل في القاعدة القانونية سيدي الاباحة ما لم يرد نص يمنع وبما ان لا يرد اي نص يمنع من ذلك فالامر مباح ولا يرد عليه اي اعتراض وشكرا سيدي.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا السيد المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة ان اقتراحي المحدد ان يكفي الحديث في هذه القضية لكن أريد ان أذكر باكثر من سابقة بصفتي مقرر لجنة قانونية ان بعض الاخوة وهذا في لوعدنا اليه في المجلس اقول اتحفظ وسأقرأ مخالفتي في الجلسة وكان بعض الاخوة يفعل ذلك. وشيثان بالنسبة لي يعني كان هذا او ذلك لكي هو عبارة عن تذكير وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا فضيلة المقرر استاذ حسين مجلي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هناك فرق بين قرار المخالفة وحق المخالف في الحديث نحن نتحدث عن قرار المخالفة او قرار اللجنة سواء الاكثرية او المخالفة القرار يجب ان يكون مكتوبا اما المناقشة والحديث امر اخر عندما يعطى المخالف حق الدفاع عن مخالفته يقول لتأييد مخالفته ما شاء لكن موضوع الحديث الذي يناقشه لان هو موضوع القرار، ما هو القرار؟.

ما يجوز لمخالف ان يقول انا والله يتحفظ ويكتب حتى لو كان في اي شيء سابق أنا برأي

ان هذا خطأ وانا ادرك ان حتى المقرر تل مخالفة مكتوبة لم تطرح في اللجنة ولم تناقش في قضية سابقة قبل جلستين إن رأى أن ذلك مخالف لمفهوم القرار وإن ما تلاه ليس جزءا من القرار ولا يجوز ان نقول ان هذه سابقة اما ان يدافع عن قرار المخالفة المكتوبة حتى لو سطر لم يعطى حق الكلام بدافع بالمناقشة وليقل ما يشاء.

معالي نائب رئيس المجلس: ياسيدي ادعكم مع الرئيس واجتهاده.

معالي رئيس المجلس: تفضل اخ مقرر اللجنة تفضل وين وصلت.

السيد المقرر:

الحقيقة يعني كان هناك خلاف بين الاخوة فكر المخالفين اهم يخالفوا ودونت المخالفة لكن تفصيل المخالفة ذكر احد المخالفين انه سيتلوا في الجلسة فحصل نقاش انه لا يجوز ان يتلوا وهناك من يقول لا يجوز وهناك من يقول يجوز واقتراحي اخر كلام تكلمته ان يثبت في هذه القضية والقضية مثل مستاهله اما يقرأ او لا يقرأ ونمشي عن اللي غيرها وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اذا سمح لي الاخوان الشيء الذي أتبع ان المخالفة المكتوبة يكتفي بها اذا كان هناك مخالفة مكتوبة يكتفي بها او قرار اللجنة العام بالاغلبية او بالاجماع يقدم والمخالفة المكتوبة يكتفي بها ما لم يكون هناك رأي آخر وقرار المجلس شيء لكن ما هو متبع عنا المخالفة المكتوبة يكتفي بها.

السيد المقرر: المخالفة ليست مكتوبة اي نص المخالفة فقط، اذا حيث اذكر.

كلنا من الشعب

نخالف الاكثرية المحترمة في اللجنة القانونية حول المادة (٢) من القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي ونرى ان المادة كلها وردت في القانون الاصيلي تحت رقم (١١) اصوب ولا داعي للتعديل ونحتفظ بحقنا في الرد خلال جلسة المناقشة هذا المكتوب فقط فاما ان تسمح ان تتل المناقشة او لا تسمح وشكرا.

معالي رئيس المجلس: سجل عندي الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: ارجو ان يحفظ الاخوان الوقت المتبقي لهذه الجلسة وان لا نطيل الحديث في هذه النقطة هذه النقطة مقطوع فيها من حيث الاسبقية والسوابق فقد درج الكثير من الزملاء على تلاوة مخالفاتهم داخل القبة وبما ان المخالفة لم يرد نص فيها ولم يكتب اصحابها طبيعة المخالفة الا للمجرد ذكرها فقط.

فلا ارى اطلاقاً مبرر لعدم تلاوة احد الاخوة المخالفين للمخالفة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: انا اقول لو استغلينا الوقت وحكينا انا مع الاقتراح بأن يتلو احد المخالفين وارشح عبد السلام فرجيات ليتكلم عن المخالفين، وارى ان في المجلس في دكتاتورية معينة ويدعي الناس انهم يحرصون على فهم القانون، مثل ما اللجنة باكثريتها تعرض رأيا غير مفصل ومن حق رئيس اللجنة ان يدفع عن قرار اللجنة والمقرر اعتقد ان من

حق المخالفين ان يختاروا احدهم ليدافع عنها وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: انا بعرف اسباب الحدة الي عند الشيخ عبدالحفيظ علاوي الى حد الان انا ما فهمتها، حارب الدكتاتورية وكان دكتاتوراً بصيغة الكلام شكرا سيدي الرئيس، ليس نقطة الخلاف سيدي الرئيس ان يتكلم المخالف اولا يتكلم نقطة النقاش ان المخالفة جزءا من القرار والنظام نص على توزيع القرار على اعضاء المجلس قبل (٢٤) ساعة ففي القواعد العامة مكان لا تكون المخالفة فيها جزءا من القرار حتى يكون من حق الكساة ان يطلع عليه اما ان يتكلم العضو المخالف فهو حق مطلق له لا اعتراض لدينا عليه نحن نعرض على حرماننا كتاب من حقنا بمعرفة رأيه مسبقا حتى نكون حاضرين للرد عليه ولا نكتفي بقراءة افكاره في هذه الجلسة وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: ارجو ان يؤكد على ما يلي:

اولا: - هناك سوابق ان المخالفين يتلون رأيهم في القبة ولا يوجد هناك قرار ولا نص يمنعهم من ذلك. لاقرار من المجلس ولا نص ارى اننا نضيق الوقت ارجو ان نقفل باب النقاش حول هذه النقطة ويعطى المخالفون حق الدفاع عن رأيهم وانني على

الرأي الذي قال بذلك واقترح اقفال باب النقاش بهذه النقطة.

معالي رئيس المجلس: هل تلقيت المخالفة المكتوبة الاخ المقرر. تلقيت مخالفة مكتوبة.

السيد المقرر:

المخالفة ليست مكتوبة نص المخالفة ليست مكتوبة انما نحن نخالف وستتلوا المخالفة في الجلسة هكذا بيت.

معالي رئيس المجلس: المخالفون من هم؟

السيد المقرر:

المخالف الاخ عبد السلام فرجيات واحد الكوفحي، ومحمد ابو فارس ونوكل اذا كان يسمح لنا بالحديث نوكل الاستاذ عبد السلام.

معالي رئيس المجلس: يكون افضل استاذ عبد السلام اتفقوا على واحد يوضح رأي المخالفين، من منكم على استعداد ان يقوم بعرض المخالفة نيابة عن المخالفين.

الاستاذ الكوفحي تفضل، نيابة عن المخالفين.

السيد احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة غالفنا تشمد على ثلاثة اسس.

الاساس الاول: قرار لجنة التربية والتعليم حيث رفضت المشروع القانون المعدل للقانون التعليم العالي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ لانها رفضت ان يطبع برنامج تأهيل المعلمين

لوزارة التعليم العالي وطالبت بادراجه ضمن مؤسسات الجامعة من حيث المختبرات من حيث المكتبات من حيث التجهيزات وهو اولى تبني هذا القرار الذي اتخذته بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥، ويرئاسة سعادة الدكتور عبد اللطيف عريبات في السنة الاولى من عمر هذا المجلس.

الاساس الثاني: معظم القوانين او كل القوانين في تصوري تكتفي في هذه العبارة تضع الانظمة والتعليمات وما اليه فلماذا هذا الاستطراد بما في ذلك الاجراءات وما اليه.

الثالث: استقلالية الجامعات تحد منها مثل هذا الاستطراد في هذه المادة من اجل هذه الاسس اقول لاختواني وزملائي نصوت على ما جاء في القانون الاصيلي دونما ورد في التعديل وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ألا علم رأي المخالفين والسيد المقرر حسب قرار اللجنة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

هل هذا من العمل

الموافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة ١١ -

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٢ -

يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيل واستعاض عنه بالنص التالي:

«لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الشروط والاجراءات والضمانات المتعلقة بانشاء المعاهد العالية العامة التابعة لجهة حكومية وتشكيل المجالس الخاصة بها وصلاحياتها والتصاب القانوني لاجتماعاتها وقراراتها والاحكام المتعلقة بعمدائها واعضاء الهيئة التدريسية فيها وكيفية تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم وانهاء خدماتهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم».

قرار اللجنة القانونية

الموافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ، اللجنة تنسب الموافقة.

السيد عبدالحفيظ عللوي: الحقيقة ان

مع قرار اللجنة بحب اوضح ما يلي: ان عنا في كليات للان حقيقة مش عارفين شو راح يصير فيهم وهي خارج الجامعات وبرأي ان المخالفين لم يأخذوا هذه النقطة بعين الاعتبار مع موافقتي على ان في طول وفي إسهاب في القوانين او في المواد ولكن النقطة الي بحب اذكر فيها هذه القضية مثلا عندك كلية عمان التطبيقية للان عميد الكلية يقول للطلاب الحق على مجلس النواب لسه ما طلعتش القانون الي بيده يحدد مستيلكم، فما هو مستقبل هؤلاء؟ اذا اعيد هذا القانون ام لم يوافق عليه هذه المادة، ثم هناك كليات خارج الحرم الجامعي مثلا كلية الدعوى التابعة لوزارة الاوقاف اين ستكون ولذلك ارجو، وفي عنا كلية المعلمين بالفترة الي ما كانت فيها تابعة للجامعة وين رايح يصير فيها هذه فانا اذكر بهذه القضية وشكرا وانا مع قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكرا معالي الرئيس، انا لا اري حقيقة اي مبرر لهذا التعديل الذي جاء في القانون المؤقت وانما النص الموقر هو الذي ورد في القانون الاصيل لاعتبارات عملية كثيرة اولها: ان كليات تأهيل المعلمين المعالي قد اتبعت الى الجامعات الاردنية واصبحت بحرم تلك الجامعات وبالتالي مجالس العمداء هي الجهات الاكاديمية المسؤولة عن انظمة التدريس فيها وتعين هيئة التدريس وترقيتهم وما الى ذلك.

ثانيا: ان السياسة الحكومية تعتمد الى

حد كبير في حدود علمي على التقليل من انشاء الكليات التابعة للوزارات لكي لا يتشردم وتتعدد الجهود المشرقة عليه فايجاز هذا النص الفصل الي يبرر لمجلس الوزراء ان يتحمل تبعه انشاء هذه الاجسام التعليمية المتناثرة هنا وهناك ومع ذلك ان وجد هناك جسا تعليمي يخص وزارة ما فان النص الاصيل الوارد في المادة كما جاء يغطي هذا اي ان لمجلس الوزراء اصدار الانظمة والتعليمات الكفيلة بتنفيذ احكام هذا القانون ولذا انا مع الرأي الذي يذهب الى التمسك بالنص الاصيل وعدم الاخذ بالنص الوارد في القانون المؤقت وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا سيدي الرئيس، حقيقة اريد ان اذكر بالاسباب الموجبة التي لم تتل من قبل المقرر في هذه الجلسة الواقع الاعتبارات العملية الي اشار اليها الاخ عبدالله هي السبب لاجازة اللجنة القانونية باكثريتها هذا التعديل اذ ان قانون التعليم العالي ليس فيه سند قانوني حقيقة الانظمة عادة تنفذ القانون ولا تصيف اي حكم لاحكام القانون فالنظام بالقانون الاصيل ليس فيه سند اصلا لانشاء المعاهد العالية وليس فيه سند قانوني لاعضاء هيئة التدريس ووجودهم ورواتبهم وكل بناء هذه المعاهد وما يتعلق بها من الناحية العملية حقيقة لو لم ينتج هذا النص معنى ذلك ان يبقى وجود هذه الكيانات القائمة والتي فيها اجهزة وموظفين دون سند قانوني يصير مافي سند تشريعي لوجودهم وبالتالي يصبح كأن لا وجود

لهم فالاعتبار العملي على عكس ما يقول الزميل الفاضل الدكتور عبدالله هو الذي فرض على اللجنة ان تحيز هذا التعديل خلاف ذلك نقول لهم روحوا نقول ما فيش سند لرواتبكم ما فيش سند لوجودكم قانون التعليم العالي ارجو ان لا اكرر ذاتي ايضا قانون التعليم العالي اصلا قال ييجوز تصدر انظمة لكن ما ييجوز تصدر بانظمة تنشيء معاهد ولا تخط فيها جاهز ولا كادر ولا تصرف لهم رواتب فجاء القانون وجدوا المكان الطبيعي في موضوع الانظمة ان يقتنون وجود هذه المعاهد الي نشأت اصلا، فلذلك الاعتبارات العملية والاعتبارات القانونية تفرض اجازة هذا النص وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة انا مع رأي الاقلية وتجنب للتردد فقط كفاني الاستاذ الدكتور عبدالله العكايلة واوید رأي الاقلية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: ما ورد بالاسباب الموجبة التعديل الي ورد في المادة المذكورة هو تعديل منطقي ومشروع وانا اوید وخاصة ان كلية التأهيل عندما انشأت - انشأت لظروف خاصة كانت وزارة التربية تعاني فيها من ضعف وتدن في مستوى المعلمين اذ كان لا يقبل على هذه المهنة الا من هم في اقل مستوى من العلامات الثانوية العامة ولذلك دخل الى كليات

هذا من الملاحق

المجتمع اناس في مستوى اقل من غيرهم في المجالات الاخرى ففتح المجال لهم بتأهيلهم تأهila جامعا كي يرفعوا بسويتهم اولا وبالتالي ينعكس هذه السوية تنعكس على مستوى التعليم لدى طلابنا في المدارس لذلك اذا الحقنا هذه الكلية وامثالها بالجامعة فان عدد كبيرا جدا من المعلمين اللذين لا يزالون يمارسون اعمالهم في التعليم سيحرمون من امكانية تأهيلهم تأهila جامعا وسيبقى مستوى التعليم في مستواهم هم نفسهم الذي كانوا عليه عندما دخلوا كليات مجتمهم وحصلوا على معدلات متدنية ايضا لذلك لا بد من استمرارية ودعم هذه الكليات حتى تبقى الفرصة متاحة امام هؤلاء الناس اللذين دخلوا الى سلك التعليم في فترة زمنية كان يعاني منها جهاز التعليم من نقص في كوادره المؤهلة تأهila كافيا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا ، نقطة نظام الاستاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: نقطة النظام بحب انه ابتداءا ان قرار لجنة التربية والتعليم مرفق مع هذا القرار ولم يتل على مسامع الاخوة الزملاء هذا جزءا من القرار ويجب ان يتلى سيدي الرئيس وهو موزع مع جدول الاعمال فارجوا ان يتل قرار لجنة التربية والتعليم اولا ومن ثم يجري النقاش على ضوئه الامر الاخر سيدي الرئيس الحقيقة فقط اضافة ان حكم المادة ٩٤ من الدستور ان هذا القانون قانون مؤقت فاذا تقرر الغاؤه لم تلغى الكليات الموجودة في الوقت الحالي لانه عندما يلغى القانون المؤقت تزول اثاره ما عدا العقود والحقوق المكتسبة هنا

حقوق مكتسبة للطلبة ولغيرهم تبقى هذه موجودة وانما الغاء هذا القانون يمنع فقط انشاء كليات جديدة في المستقبل وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: واضح يعتقد انه لا يخفي على احد ان القانون الموقت يبقى ساريا الى ان يعلن الغاؤه لكن واضح ايضا وبكل شكل قاطع ان القانون الالغاء وكل قانون يسرى باثر فوري فبمجرد الالغاء تصبح هذه المعاهد بلا سند قانوني وتصبح ملغاه ولا يوجد موجب قانوني لاستمرارها ويفقد من الالغاء حتى كادرها وادارتها مشروعاتها تصبح لا وجود مشروع لها مستقبلا ولا اعتقد ان المشروع يمكن ان يقبل بتشريد او بفك هذه المؤسسات التي وجدت منذ وقت غير قصير اما عن قرار لجنة التربية والتعليم ارجو ان ابين وقد تليه في اللجنة القانونية وكان موضع اعتبار لم يعالج حقيقة ابداء افكار غير تختلف عليها الافكار الموضوعية قد تكون مفيدة بشيء مستقبلي قد تكون عبارة عن اراء لكن لم يعالج الوضع القانوني حقيقة ولهذا المعاهد وما هو المصير الذي يمكن ان تؤول اليه هذه المعاهد وللذلك هذا النص هو السند الشرعي الوحيد الذي يبقى هذه المعاهد قائمة واقترح حقيقة انهاء النقاش في الموضوع والتصويت على ما ورد بقرار الاكثرية.

معالي رئيس المجلس: خيلنا بعد الاقتراح نعطي اثنين واجد هيك وواحد هيك الاستاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: اولا اريد ان اتي على طلب الزميل فريجات بضرورة قراءة قرار لجنة التربية والتعليم لانني وانا عضو في هذه اللجنة وكانت على ما اذكر برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء الحالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ومعاليك رئيس المجلس كنت مقررها ونوقش هذا القانون نقاشا مستفيضا وانا اعتقد انها كلجنة تربية من النواحي الفنية ايضا قادرة ومؤهلة على ان تضيء لنا الكثير من النقاش ارجو مرة اخرى قراءة مشروع لجنة التربية والتعليم شكرا.

معالي رئيس المجلس: مشروع ولا توصية مقرر اللجنة شكرا.

السيد المقرر: الحقيقة اجدي مضطرا لان اختلف مع رئيس اللجنة في ان القانون الموقت اذا الغي تلغى المؤسسات القائمة ان لا افهم هذا مطلقا ولا يدل هذا القانون اذا الغي الحقيقة ما يأتي من المعاهد من جديد اذا فتح ليس له مستند قانون وعلى سبيل المثال لو عدل قانون الانتخابات وهو قانون مؤقت في بعض مواده قانون مؤقت هل نفقد عضويتنا كنواب اذا الغيت بعض المواد الدائرة الخامسة، خمسة صارت نائب او العكس او كلا لا اظن ذلك فالقانون المؤقت الحقيقة يجري اذا الغي الالغاء ينطبق على الحالات المستقبلية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس، سعادة المقرر له الحق ان يتكلم اذا كان يدافع عن قرار اللجنة ولكن ان يتكلم بصفته

مخالفا قد وكلوا غيره في الدفاع عن هذا الرأي لذلك لا يحق له ان يتكلم في هذا الموضوع، شكرا.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: بس يخلص الاذان.

شكرا سيدي الرئيس بادي ذي بدء لا اعتقد لدقيقة ان للمؤسسات العامة حق مكتسب فلو ان قانونا لمؤسسة عامة جاء هذا المجلس والغاء يعني اخواني المخالفون ان هذه الحكومة مجبرة على ان تبقى المؤسسة رغم الغاء قانونها او سببها القانوني لو ان مؤسسة الاسكان مثل المنشأة بقانون الغي قانونها هل تبقى المؤسسة قائمة بداعي انها اقيمت قبل الغاء القانون الحقوق المكتسبة عند التحدث عنها هي ما ترتبت للمواطنين نتيجة ترخيص صدر وفق القانون الملغى اما هذه مؤسسة عامة الغاء قانونها او الغاء سندها القانوني يشير الى ارادة المشرع الى الغاءها جملة وتفصيلا هذا من حيث الاساس اما من حيث الشكل سيدي الرئيس فاني اعتقد ان السؤال قبل مناقشة هذا القانون هو، هل يحصر التعليم العالي لمستوى البكالوريوس بالجامعات ام يسمح به للقطاع العام خارجها؟ هذا هو الاساس ان الغاء هذا القانون الموقت يعني ان تبقى للتعليم العالي بمستوى البكالوريوس فقط حصرا على الجامعات في القطاع العام وهو متاح في القطاع الخاص لكل طالب ترخيص سندا بقانون الجامعات الخاصة وبدء ذي بدء وزارة الاوقاف اكتشفت ان كلية الشريعة قد لا تلي

كلية من الامور

كل من لا يعمل

كل متطلباتها من الرعايا وقامت بإنشاء كلية الدعوة وأصول الدين ولكنها وجدت سندا لها في قانون الأوقاف أما وزارة التربية والتعليم عندما جرت إنشاء كلية للتربية فلم تجد لها سندا أصدرت ذلك التعديل، وهناك حاجة للكليات التطبيقية التي تختلف عن التعليم النظري وأنا لا أطمح به فالخارج له ماسة ولكني إلى جانب هناك حاجة ماسة للتعليم التطبيقي الذي يقود إلى شهادة جامعية وأقول كلية التمريض مثلا وكلية الدعوة وأصول الدين مثلا إذا الغيت المادة من القانون الموقت فإن ذلك يعني منع إنشاء كلية خارج الجامعات الرسمية والسماح بذلك لمن يطلب رخصة في القطاع الخاص، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي: شكرا معالي الرئيس، الواقع جاء هذا التعديل ليأتي حاجات القائمة إذ أن وزارة التعليم العالي أنشأت قبل أربعة أعوام كلية التأهيل والمعلمين وأنشأت بعد ذلك كلية عمان الهندسية للعلوم التطبيقية وتسري على موظفين هذه الكليات وعلى أعضاء الهيئة التدريسية فيها انظمة مخالفة لنظام الخدمة المدنية ومشابهة للانظمة القائمة في الجامعات الأردنية فإذا لم يوافق على هذا التعديل فعمل جميع الموظفين والعاملين في هذه الكليات أن يتبعوا نظام الخدمة المدنية وبالتالي تتأثر حقوقهم المكتسبة طبقا للانظمة السائدة القائمة حاليا فإن أرجو الموافقة

على هذا التعديل حتى لا تتأثر أوضاع العاملين في هذه الكليات والتي تسري عليهم انظمة مشابهة لانظمة الجامعات ومخالفة تماما لما هو معمول به في نظام الخدمة المدنية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا سيدي الرئيس، الواقع معروف أن يعني مناقشات المجلس هي جزء من الأعمال التحضيرية لأي قانون ولذلك كل كلام يسجل في هذا المجلس له أهمية لأي منفذ للقانون لأنه سيمود إليها الواقع السند القانوني أو السند الدستوري للقوانين المؤقتة كما هو معروف في المادة (٩٤) المادة (٩٤) تقول أن القوانين المؤقتة عندما تعرض على المجلس ويرفضها المجلس يزول مفعولها فوراً على أن لا يؤثر ذلك على احتفظ في القانون أو الدستور فقط على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة شيء اكتسب وتكون لا يؤثر في شيء، لكن أن يفهم راتب الموظف الذي قبضة الاستاذ الذي في المعهد هذا حق مكتسب دخل جيبه لكن أي شيء مستقبل أو تحت التكوين طبعاً لا يوجد له أي سند ومن حيث السوابق اعتقد بحضري الآن مثال كلنا اعتقد تذكروا المؤسسة العامة للتأمين التي أنشأتها الدولة في مرحلة من المراحل نشأت بموجب قانون مؤقت طبيعي بمجرد إلغاء عندما عرض القانون والنهي لم يصبح سند قانوني لهذه المؤسسة العامة وانتهى وجودها وحلت وصفت من الواقع أنا لا أعرف مؤسسة أو دائرة أو وزارة دون قانون لها يبرر وجودها يوجد وجودها يكون هو

السبب الشرعي لوجودها فكل هذه المعاهد إذا جاء المجلس ليُلغى السند القانوني لها، بالطبع أنها مستقبلاً لا يوجد لها أي سند قانوني وأنا لا أتحدث عن الماضي أنا أتحدث عن الوضع المستقبلي منذ إلغاء هذا القانون وفوراً يصبح لا سند قانوني لها وأعود مرة ثانية لأقول أرجو من المجلس الكريم أن يصوت على هذه المادة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا أتوقع أن الموضوع أصبح واضح الآن وهناك تنسيب من اللجنة القانونية وهناك مخالفة المخالفة تقول أن الإبقاء على النص الأصلي واللجنة القانونية تنسب بالتعديل المقدم تبدأ بالأبعد وهو، نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: تفضل رأي اللجنة القانونية فقط لأنه إذا لم يفرع يعد إلى القانون الأصلي وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الأبعد هو الأقلية، ويصوت على الأبعد ومن يوافق على المخالفة من اللجنة القانونية، وهي الأبعد شيخ علي وهي الأبعد، نصوت على المخالفة المقدمة، المعروض ليس القانون الأصلي المعروض هو مخالفة الأقلية هي المخالفة الاستاذ مقرر اللجنة. السيد المقرر: مكان المخالفة هو الزيادة،

اللجنة القانونية ترك وجود الزيادة والمخالفون يرون حذفها ولذلك الأمر واضح الخلاف بين ولذلك يصوت على الاقتراحين وعلى الأبعد وهو المخالفة لأن هناك زيادة هل تبقى هذه الزيادة أو تزول؟ وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وهذا ما اعتدنا عليه أن نصوت على المخالفة وهي الأقلية في اللجنة القانونية.

ومن يوافق على رأي المخالفة من أعضاء اللجنة القانونية؟ من يوافق على ذلك؟ التي تقول الإبقاء النص الأصلي. تعد الأصوات.

السيد الأمين العام: ٧-٥٣. معالي رئيس المجلس: ٧ من ٥٣، من يوافق على تنسيب اللجنة؟ الشيخ الكوفي مع مين.

وموافقة على تنسيب اللجنة، والقانون بمجملة معروض على المجلس الكريم وموافقة. وترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود بعدها للاستئناف. وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة وبعدها عاد المجلس للانعقاد. وهذا هو نص القانوني كما أقره مجلس النواب

قانون موقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون التعليم العالي

المادة ١ :- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ :- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
«مجلس الوزراء» اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الشروط والاجراءات والضمانات المتعلقة بانشاء المعاهد العالية العامة التابعة لجهة حكومية وتشكيل المجالس الخاصة بها وصلاحياتها والنصاب القانوني لاجتماعاتها وقراراتها والاحكام المتعلقة بعمدائها واعضاء الهيئة التدريسية فيها وكيفية تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم وانهاء خدماتهم، وسائر الشؤون المتعلقة بهم.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عريبات

معالي رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة.
الاستاذ الامين العام البند الذي يليه
السيد الامين العام:

٢ - قرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٦
والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون
المحاميين الشرعيين لسنة ١٩٩١.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة القانونية.

السيد المقرر: اجتمعت اللجنة القانونية
لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٢/٢/١٦ برئاسة سعادة السيد حسين مجي
رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة

الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب
السماحة والمعالي والسعادة السادة اعضاء
اللجنة:

محمد فارس الطراونة، الدكتور علي
الفقيه، الدكتور همام سعيد عبدالسلام
فريجات، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور احمد
الكوفي فارس النابلسي، محمد الدردور،
ومروان الحمود.

وتغيب بمعدلة كل من اصحاب المعالي
والسعادة السادة الاعضاء: يوسف مبيضين،
عبدالرؤوف الروابدة، نايف الحديدي، وتغيب
بلون عذر معالي الدكتور قسيم عبيدات.
ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل

لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٢، وبعد
دراسته مع الاسباب الموجبة له قررت الموافقة
عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على
قرارها.
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين

صدر (قانون المحامين الشرعيين) سنة ١٩٥٢، وكثيرة من القوانين المعمول بها، فقد
اظهر التطبيق العملي له الحاجة الى ادخال عدد من التعديلات الضرورية عليه، وهو ما تم في
مشروع القانون المرفق الذي تضمن التعديلات التالية على القانون الاصيل:

١ - عدلت المادة (٧) منه المتعلقة بلجنة فحص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية
بحيث اصبحت هذه اللجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بدلا من احد قضاة
هذه المحكمة كما اضيف محام نظامي الى عضويتها يعينه قاضي القضاء بناء على تنسيب
نقيب المحامين كما حددت مهام وصلاحيات هذه اللجنة.

٢ - عدلت المادة (٩) منه باضافة شرط جديد اليها يقضي بان قدم المحامي المتدرب الحاصل
على شهادة من كلية الشريعة الاسلامية او من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشريعة
الاسلامية وامضى مدة التدريب المقررة - بحثا قانونيا - في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي
يجري تقييمه واعتماده من اللجنة وذلك لدفع المتدرب على القيام باعمال البحث والدراسة
والاطلاع على المصادر الفقهية والقانونية ليصير من خلال ذلك الى التعرف على قدرته
العلمية للنظر في امكانية منحه اجازة ممارسة المهنة، وهو شرط مماثل لما هو معمول به في نقابة
المحاميين النظاميين.

٣ - عدلت المادة (١٠) منه بحيث يجوز للجنة ان تأذن للمحامي المتدرب المرافعة امام المحاكم
الشرعية البدائية بعد مرور سنة على تدريبه وذلك تحت اشراف استاذة الذي يتولى تدريبه.
فان التدريب لمدة سنة تعتبر في الواقع كافية لتأهيل المحامي المتدرب لثل هذه المرافعة
المحدودة وضمن الشروط المقررة في التعديل.

٤ - عدلت المادة (١٨) منه بحيث اصبح الرسم السنوي لممارسة المحاماة الشرعية (٣٥) دينارا
بدلا من (٣) دنانير لان الرسم الحالي وضع سنة ١٩٥٢ ويعتبر ضئيلا جدا بالقياس الى
الوقت الحاضر كما وانه لا يتناسب والخدمات الكثيرة التي تقدم للمحامين كما عدل موعد

هذا من الشاغل

دفع الرسم ليؤدي في شهر كانون الثاني من كل سنة بدلا من شهر نيسان منها.

٥ - عدلت المادة (١٩) منه بتشديد العقوبة على من يمارس مهنة المحاماة الشرعية دون الحصول على اجازة المحاماة فاصبحت الحكم بالغرامة من (١٠٠ - ٣٠٠) دينار بدلا من الغرامة الحالية التي لا تزيد على (٥٠) دينارا.

مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٢

المادة كما وردت في المشروع
المادة - ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد - ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت من الحكومة

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة، المادة الاولى موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة - ٧ - يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة لفحص طلبات الاجازة في مهنة المحاماة الشرعية مؤلفة من احد قضاة محكمة الاستئناف الشرعية رئيسا لها واحد قضاة الشرع واحد المحامين الشرعيين.

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٢ - يلغى نص المادة (٧) من

القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة - ٧ - أ - يعين قاضي القضاة لجنة تعمل للمدة التي يراها مناسبة تتألف من رئيس محكمة الاستئناف الشرعية رئيسا، وعضوية قاض شرعي، ومحام شرعي، ومحام نظامي يعينه قاضي القضاة بناء على تنسيب نقيب المحامين النظاميين.

ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة - أ - من هذه المادة فحص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية ومناقشة ابحاث المحامين الشرعيين المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة واعتمادها اذا تبين لها انها مناسبة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت من الحكومة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة - ٩ - توصي اللجنة بمنح اجازة المحاماة الشرعية لكل من:

١ - مارس القضاء الشرعي او النظامي لمدة

سنتين على الاقل.

٢ - مارس المحاماة النظامية لمدة سنتين على الاقل شريطة أن يكون متخرجاً من معهد تدرس فيه الشريعة الاسلامية.

٣ - يحمل شهادة نهائية من كلية الشريعة الاسلامية او من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشريعة الاسلامية وامضى في الخالتين مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣) تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (٣) منها: (وقدم بحثاً قانونياً في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي واعتمد من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بعد مناقشته).

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما ورد من الحكومة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا سيدي الرئيس.

الحقيقة ان الاضافة الواردة في المادة من المشروع وقدم بحثاً قانونياً في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي واعتمد من قبل اللجنة، الحقيقة ان القضاء الشرعي موضوع شبه متخصص يعني الذين يعرفون بالفقه الاسلامي بشكل متخصص قد يعرفون اكثر مني بذلك فنحصر بحث المحامي الشرعي المتدرب في القضاء الشرعي قد يضيق على المحامين المتدربين ولكن لدي اقتراح بالتعديل كالتالي:

وقدم بحثاً قانونياً في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي او الفقه الاسلامي او اي امر من امور الشريعة الاسلامية او الفقه الاسلامي. معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انني على ما ذهبت اليه ولكنني اسأل عن الحكمة بان يسمح في العمل كمحامي شرعي لمن عمل بالقضاء النظامي مدة سنتين بغض النظر عن الجامعة التي تخرج منها اما من مارس المحاماة فقد اشترط القانون ان يكون قد درس في كلية الحقوق الشريعة الاسلامية، فقد يكون القاضي خريج احدى الجامعات الغربية او الشرقية ويعمل عماله وليس له علاقة بتطبيق الشريعة الاسلامية، فهل اعطته هاتين السنتين حق بممارسة المحاماة الشرعية ولماذا شكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: فيما يتعلق بما طرحه زميلي الفاضل الاستاذ عبدالكريم الدغمي الواقع هناك حكمة من حصر البحث في موضوع القضاء الشرعي لان هذه الواقع قصد المشرع الاعتبار العملي باعتبار المحامي المتدرب اثناء تأهيله يحتاج المشول أمام القضاء ويصبح متخصص في اليه العمل القضائي وليس مجرد باحث اكاديمي لان مفروض ان يتم بالعمل الميداني العملي التطبيقي اليومي والمتصل بالقضية التي سيتراجع بها وغالبا ما يكون حتى قضايها، كيف تعالج قضايها؟ لان يوكل له قضايها

هذا من العمل

ليحل مشاكل وليس لمجرد البحث النظري والاكاديمي ومن هنا الواقع هذا النص المأخوذ به ايضا لدى المحاماة النظامية نص في محله واعتقد ان جدير بالاجازة من المجلس الكريم، اما بما يتعلق بما اثاره الزميل الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة معروف ان هذا القانون مطبق كما هو مطروح على المجلس الكريم منذ مدة طويلة منذ عام ١٩٥٢، والواقع مثل ما يجاز المحامي يدقق الواقع عمل القاضي الذي يعين من قبل المجلس القضائي الواقع مفروض عندما يعين في القضاء كل الجامعات حقيقة ما عدا يمكن حديثنا صار منذ ١٩٥٢، طبيعي ان يكون دارس مثل المحامي النظامي اذا ما كان مفروض بسوية لان المفروض من المجلس القضائي ان يحصل الى ابعد الحدود يفترض في المعين قاضي انه اخذ درسه في القضاء وانه اصلا دارس للشرعية الاصل والواقع لا اعرف قاضي في الاردن عين دون ذلك، حتى الحريجين المعاهد الشرعية الواقع يعني لحد الان مش موجودين في قضائنا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الشيخ عبدالباقي جو.

السيد عبدالباقي جو: تصحيح لغوي فقط في لفظة (٨) المادة (٩) فتخرج في معهد مش من معهد مين ما كان يتخرج الاذن يتخرج والساعي يتخرج منه اما لا لا يتخرج فيه الا ان يتم الدراسة ويحصل على الشهادة.

معالي رئيس المجلس: هذا في القانون الاصل مش هيك.

القانون الاصيل

السيد عبدالباقي جو: اصلي لا ماهولم يلغى انما اضيف بقية العبارة كما هي انما اضيف الى المادة التعديل فقط.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اي ملاحظة اخرى؟

اللجنة تنسب الموافقة على هذه المادة.

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة - ١٠ - مدة التدريب على المحاماه الشرعية ستان.

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٤ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة - ١٠ - مدة التدريب على المحاماه الشرعية ستان، على ان اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن - للمحامي المتدرب بالمرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور سنة على تدريبه، على ان يتم ذلك بتفويض خطي من استاذته وتحت اشرافه.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت من الحكومة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا سيدي الرئيس، اذكر ان هذا النص موجود نص مثله في القانون نقابة المحامين النظامين على يتم ذلك بتفويض خطي من استاذته وتحت اشرافه وعلى مسؤوليته لكي تكون المسؤولية على

المحامي الاستاذ الذي يدرب المتدرب لان المواطن يوكل المحامي الاصيل والمحامي الاصيل هو الذي يعهد الى المتدرب فهي مسؤولية المحامي الاصيل ويجب ان لا نخليه من هذه المسؤولية بحجة القانون فاقترح اضافة وعلى مسؤوليته اي مسؤولية الاستاذ المدرب.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: والله التفويض يعني ان المفروض يتحمل المسؤولية كما ان الموكل يتحمل المسؤولية من المادة صحيحة وواضحة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي. الدكتور علي الفقير: ليس من الضرورة في ان نذكر لوازم شيء ما دام النص بعمومه وشموله فيندرج مسؤولية هذا الاستاذ في هذا النص ولذلك ليس هناك من حاجة من التنصيص على المسؤولية بعينها وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الشيخ جو.

السيد عبدالباقي جو: اظن.

معالي رئيس المجلس: توثيق اضمن.

السيد عبدالباقي جو: نعم ويقول ومسؤولية وعلى مسؤوليته.

معالي رئيس المجلس: هناك اقتراح باضالة على مسؤولية الى اخر الفقرة وهي نطرحها للتصويت، من يوافق على هذه

الاضافة؟
الاصوات

السيد الامين العام: ٢١ - ٤٨

معالي رئيس المجلس: ٢١ من ٤٨ ومن يوافق على تنسيب اللجنة؟
تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٣ - ٤٨

معالي رئيس المجلس: ٣٣ من ٤٨. وموافقة على تنسيب اللجنة، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

كما وردت في القانون الاصيل

المادة - ١٨ -

١ - على كل شخص يحصل على اجازة في المحاماه الشرعية ان يدفع الى الخزينة قبل مباشرته العمل الرسم السنوي وقدره (٣) دنائير مع مراعاة - قانون الضرائب الاضافية وتعتبر السنة التي يستحق عنها الرسم هي السنة المالية للحكومة من اول نيسان من كل سنة لغاية اخر اذار من السنة التي تليها.

ويشترط في ذلك ان تعتبر الرسوم التي دفعها المحامون الشرعيون الذين دفعوا رسم المحاماه السنوي حسب النظام الصادر بموجب المادة (٢٩) من قانون المحامين الفلسطيني رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٨ انها دفعت بموجب هذا القانون وعليهم ان يدفعوا الرسم المستحق عليهم نسبيا عن باقي المدة التي تنتهي في ١٩٥٣/٣/٣١.

٢ - يدفع الرسم السنوي في شهر نيسان من كل سنة وتنتشر اسماء المحامين الذين دفعوا الرسم المذكور في الجريدة الرسمية خلال شهر مارس ويمكن دفع الرسم في اي وقت

خلال السنة على ان يدفع مبلغ اضافي قدره (٥٠٠) فلس اجره نشر اعلان خاص في الجريدة الرسمية.

٣ - على المحامي الذي يشرع في تعاطي مهنة المحاماة للمرة الاولى في النصف الثاني من السنة المالية ان يدفع نصف الرسم السنوي مضافا اليه مبلغ (٥٠٠) فلس كما ذكر في الفقرة (٢) من هذه المادة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٥ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة - ١٨ - على كل شخص يحصل على اجازة في المحاماة الشرعية ان يدفع قبل مباشرته العمل الرسم السنوي ومقداره (٣٥) خمسة وثلاثون دينارا. وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي حصل فيه على تلك الاجازة خلال السنة لأول مرة ويسدد سنويا بعد ذلك خلال شهر كانون الثاني من كل سنة، وتنتشر خلال شهر شباط منها في الجريدة الرسمية اسماء المحامين الذين دفعوا الرسم.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل المادة (١٩)

١ - كل من يعلن عن نفسه انه محام شرعي او

يتعاطى مهنة المحاماة دون ان يكون مجازا بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا.

٢ - من كان مجازا وتأخر في دفع رسم الاجازة او الرسم السنوي لا يحق له ان يتعاطى مهنة المحاماة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦)

يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (١٩)

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم بأي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة الشرعية بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار، وتضاعف هذه العقوبة على اساس حدها الاعلى في حالة التكرار.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا سيدي الرئيس، اذا بتأمر يسكت بتأمر.

معالي رئيس المجلس: شكرا لك، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة ما تصدت أن يسكت الاستاذ عبدالرؤوف لانه يتحدثنا دائما باراته

ان يكافئ المحامي الذي لا يلتزم بدفع الرسوم المستحقة عليه ويبقى محاميا يحق له الترفع قد يقال انه ما يدفع رسم يمكن ان يرفع اسمه يصير من المحامين المزاولين قد يقال ذلك، لكن حقيقة اسقاطها بالتعديل من خلال مشروع القانون قد يفسد على انه لا يترتب اثر اسقاط هذه المادة، قد لا يترتب اثر لذلك سيدي الرئيس انا اقترح على المجلس الموقر ان يبقى الفقرة (٢) ونعطي حكم المادة (١٩) كما وردت في المشروع فقرة (١) ثم ننقل الفقرة (٢) من القانون الاصيل وبالتالي يكتمل القرار اذن يبقى الفقرة (٢) هذا اقتراحي شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع هذا الي اشار اليه الزميل الاستاذ سليم هوليس من عمل اللجنة التعديل كما جاء بالقانون الموقت واعتقد ان تحصيل حاصل الحقيقة ان الي ما يدفعش الرسم هو غير مجاز، والواقع ايضا مانسى ان هذا نص التعديل لان في القانون الاصيل سواء قانون العقوبات في عقوبات او بالعكس في منع من المزاولة وفي اغلاق محل في اغلاق يعني الي يمارس دون اجازة يجوز ان تغلق مكانه وترسله الى النيابة تنفيذ الاغلاق من الواقع مايفش خشية وبالعكس حتى ان وردت الشبهة الي اشار اليها الزميل مانسى ان الممارس احيانا ان كان واحد تجاوز ودفع الرسم وهو يظهر بقضايا للغير للناس الواقع بدنا نكون حريصين صحيح ان لا يمارس دون اجازة بنفس الوقت نراعي حماية حق من يظهر بقضاياهم لانهم ما لهم ذنب

الثرة في القوانين ولكن تأكيداً على قرار المجلس الذي اؤكد بالجلسة السابقة بان لا يتكلم اعضاء اللجنة ومن غيري على تطبيق النظام معالي الرئيس ارجو ان يعذروني الشيخ علي كمان، سيدي بالنسبة للمادة (١٩) انا انظر اليها حسب التعديل الواردة في المشروع على ان الذي يعلن عن صفة كاذبة في ايامه او في الحياه اليومية في هناك عقوبة في قانون العقوبات عليه فاذا كان لايد من اضافة غرامه بموجب هذا النص حقيقة هذا تعطيل للنص الوارد في قانون العقوبات عليه اعطاء الصفة الكاذبة لذلك الاقتراح الذي ابدية بالتحديد حتى يكون هناك انسجام مع قانون العقوبات ان ينص في بداية المادة في المشروع مع مراعاة ما ورد في قانون العقوبات كل من يمارس المحاماة الشرعية او يقوم بأي عمل الى اخر الملة، هذا هو اقتراحي المحدد وارجو التثنية عليه، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكرا سيدي الرئيس، انا متفق مع اللجنة القانونية في رفع الغرامة فيما يتعلق في الفقرة (١) من المادة (١٦) في القانون الاصيل وبالتالي وافق على هذا النص، لكن اللجنة القانونية اغفلت نص الفقرة (٢) من المادة (١٩) في المادة (١٩) في القانون الاصيل الحقيقة الفقرة (٢) من المادة (١٩) في القانون الاصيل تقول ايضا من كان مجازا وتأخر في دفع رسم الاجازة او رسمه السنوي لا يحق له ان يتعاطى مهنة المحاماة انا اترح ان تبقى هذه الفقرة كما هي لان لا يعقل

كل من لا يحق له

هذا من الشئ على

اني تجهش البطلان الاجراءات التي يسريها اليي يتخذها اليي يمارسها، والموكل ما له ذنب فيها ان يعاقبه يلاحقه هو بمنع من الممارسة يسكن محله بقيم عليه دعوى التحال صفة لان وفق قانون العقوبات لانه مش محامي لكن ايضا يدخل في الاعتبار حماية من يملكه حماية موكله بان لا يلحق معاملته البطلان ولذلك انا اعتقد ان التعديل في محله وارجو المجلس الكريم ان يوافق عليه.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: معالي الرئيس كنت اعتقد ان (١٠٠) دينار و(٣٠٠) دينار قليلة على رجل يدعي انه محامي شرعي وهو لا يملك اجازة المحاماه واعتقد ان زيادة العقوبة على ذلك سوف تمنع حدوث جريمة من هذا الشكل بمعنى ان يكون الحد الادني للعقوبات (٥٠٠) دينار والحد الاعلى (١٠٠٠) دينار وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧ -

السيد رئيس اللجنة: الواقع ان هذا النص (٣٠٠) دينار لأول مرة يرد في القانون وهو تطور ليس قليل، ايضا ذكرت وارجو ان يتذكر الزملاء الافاضل، ان هناك عقوبة جزائية عليه يعني مش فقط الضرر، ان لو كانت فقط الغرامة الواقع مفروض نرفعها الى اقصى ما يمكن، لكن ممكن ان يلاحق جزائيا ويمكن ان نغلق محله واليوم حتى يغلق محل المستاجر يتعامل فيه وله زبائن وصار معروف هذا جزاء كبير مجرد الاغلاق فلذلك انا اعتقد ان التعديل في مكانه وارجو اجازته.

معالي رئيس المجلس: شكرا، واتوقع ان الموضوع واضح واللجنة تنسب الموافقة. هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

القانون بمجملة معروض على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.

هذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

١ - يعين قاضي القضاة لجنة تعمل للمدة التي يراها مناسبة تتألف من رئيس محكمة الاستئناف الشرعية رئيسا، وعضوية قاضي شرعي ومحام شرعي، ومحام نظامي يعينه قاضي القضاة بناء على تنسيب نقيب المحامين النظاميين.

ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فحص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية، ومناقشة ابحاث المحامين الشرعيين المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة واعتمادها اذا تبين لها انها مناسبة.

المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (٣) منها :-
(قدم بحثا قانونيا في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي واعتمد من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بعد مناقشته).

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٠ -

مدة التدريب على المحاماة الشرعية سنتان، على ان للجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمحامي المتدرب بالمرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور سنة على تدريبه على ان يتم ذلك بتفويض خطي من استاذة وتحت اشرافه.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٨ -

على كل شخص يحصل على اجازة في المحاماة الشرعية ان يدفع قبل مباشرته العمل الرسم السنوي ومقداره (٣٥) خمسة وثلاثون دينارا وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي حصل فيه على تلك الاجازة خلال السنة لأول مرة ويسدد سنويا بعد ذلك خلال شهر كانون الثاني من كل سنة، وتنشر خلال شهر شباط منها في الجريدة الرسمية اسماء المحامين الذين دفعوا الرسم.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٩ -

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة الشرعية بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار، وتضاعف هذه العقوبة على اساس حدها الاعلى في حالة التكرار.

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عرييات

هذا من المجلد

البند الذي يليه السيد المقرر.

السيد الامين العام:

٣ - قرار رقم ١٩ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٦، والمتضمن الاقتراح بقانون رقم ٢ والاقتراح بقانون رقم ٣ حول حظر الخمر وبيعها وصناعتها.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية: اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٦ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة الاعضاء:

محمد فارس الطراونة، الدكتور علي الفقيه، الدكتور همام سميد، عبدالسلام فريجات، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور احمد الكولحي، فارس النابلسي، محمد الدردور، ومروان الحمود.

وتغيب بمعدرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

يوسف مبيضين، عبدالرؤف الروابدة ونائب الحديد، وتغيب بدون عذر معالي الدكتور تسييم عبيدات.

ونظرت اللجنة في الاقتراح بقانون رقم ٢ تاريخ ١٩٩١/٢/٧ والاقتراح بقانون رقم (٣) تاريخ ١٩٩١/٢/١٤.

وقررت التوصية للمجلس بالموافقة على وضع مشروع قانون يحظر الخمر وبيعها

وصناعتها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الطلب الى الحكومة ان تتقدم بمشروع قانون تقدمه في اقرب وقت ممكن.

أمين عام مجلس الامة واللجنة القانونية صالح الزعبي

ملاحظة

مخالفة من اعضاء اللجنة السادة محمد فارس الطراونة، فارس النابلسي.

معالي رئيس المجلس: تقرأ المخالفة.

السيد المقرر

الرأي المخالف

مع الاحترام للرأي الاخر وتأكيد التزامنا بالاسلام ديناً للدولة طبقاً لاحكام الدستور فاننا نخالف الاكثرية المحترمة من اعضاء اللجنة القانونية في توجيهها لتأييد الاقتراح والطلب من الحكومة من خلال المجلس التقدم بمشروعين لتحريم الخمر ومنع صناعتها للسبب والاعتبارات التالية:

اولاً: ان صناعة الخمر في الاردن صناعة وطنية وناجحة لانها:

أ - توفر فرصاً للعمل لعدد من المواطنين الاردنيين المستخدمين في هذه الصناعة.

ب - توفر عملاً صعباً نتيجة لتصدير مشتقاتها الى الخارج.

ثانياً: ان الاستثمارات الحالية في هذه الصناعة لا يستهان بها من الناحية الاقتصادية واذا ما تم التوجه لالغاء هذه الصناعة بقانون

فان نتائج تطبيق هذا القانون سيترك اثراً سلبياً على اصحاب هذه الاستثمارات وبالتالي خسارة للاقتصاد الوطني.

ثالثاً: ان صناعة السياحة التي تشكل رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني لا تحقق تقدماً بالشكل المطلوب في حالة وجود قانون يمنع تداول مشتقات هذه الصناعة.

رابعاً: ان التوجه لاصدار مثل هذا القانون يتعارض مع الحرية الشخصية المنصوص عليها في الدستور الاردني (المادة ٧) من الدستور.

خامساً: ان اصدار مثل هذا القانون يشكل اختلافاً بحقوق ومعتقدات المواطنين الاردنيين غير المسلمين.

سادساً: ان قانون العقوبات الاردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦١ قد اورد بنصوصه ما يكفي لمعالجة الآثار السلبية التي قد تترتب على الغلو في تعاطي الخمر داخل البلاد.

اضافة الى ان تداول الخمر يبعاً وشراء وتصديرها لم يؤدي الى مشاكل معقدة لدى القضاء والدوائر الادارية المختصة.

سابعاً: ان الدولة الاردنية لم تتبنى بعد تطبيق الشريعة الاسلامية لتحكم مناحي الحياة وتفرعاتها بصورة شاملة بل الاكثر من ذلك ان الاركان الاساسية للاسلام قد تركت للمسلمين يمارسونها بحرية وفقاً لقناعاتهم ومعتقداتهم الدينية دون الزامهم بذلك بقوانين وضعية.

ثامناً: وفي سلم اولويات تطبيق الشريعة الاسلامية على فرض التوجه لتطبيقها فان الكثير

من مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي التي تحتل الاولوية والاساس. واقبلوا الاحترام

النائب فارس النابلسي
النائب محمد فارس الطراونة

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تقدم نحن النواب الموقعين ادناه الى دولة رئيس الوزراء اقتراحاً برغبة لتتقدم الحكومة الى مجلسنا الكريم بمشروع قانون تحريم الخمر وعدم السماح باستيرادها وبيعها وصنعها. اما غير المسلمين فيمكن معالجة امرهم وفق تنظيم لا يسمح ان يستعملوا وسيلة لتعميمه على المسلمين.

١٩٩٢/٢/٤

همام سميد
عطا الشهبان
زياد ابو عفا
عبدالرحيم عكور
عبدالمعظم ابو زنت
كامل العمري
نواف الخوالدة
علي الفقيه
عبدالله المكابله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: اقتراح سن قانون يلغي صناعة الخمر وبيعها وشراءها وتقديمها نحن الموقعين ادناه نرغب في سن قانون يلغي صناعة الخمر وبيعها وشراءها وتقديمها من منطلق التزام الحكومة بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية.

جمال الصرايرة	حمزة منصور
علي الفقي	احمد الكفاوين
ماجد خليفة	محمد ابو فارس
كامل العمري	ممام سعيد
د. علي الخوالدة	عبد الرحيم عكور
د. محمد الحاج	داود قوجق
ذيب النيس	د. محمد ابو عليم
د. احمد الكولهي	ابراهيم خريسات
عبد الحفيظ علاوي	عبد العزيز جبر
احمد هويدي العبادي	زياد ابو محفوظ
عطا الشهبان	مطير البستنجي
يوسف خصاونه	عبد المصطفى ابو زنت
جمال الحريشه	ميس الريموني
ابراهيم القيايشة	د. تاييف ابوتايه
فؤاد الخلفات	عاطف البطوش

مصالي ورئيس المجلس: شكرا، الشيخ
عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو:

بسم الله الرحمن الرحيم، لولا تضمين بعض الفقرات في هذه المخالفة كنت آثرت الاستماع والالتزام بالسكوت، ولكن مع الاسف بدا الزميلان المحترمان مخالفتها باعلائهم انهم مسلمان والحمد لله، والمفروض في كل مسلم ان يفقه تعريف الاسلام، فالاسلام ليس كلمة تقال انما الاسلام عقيدة وشريعة ونظام، نحن اذا كانت الصناعة واعني صناعة الخمور اتخذت اساسا لدعم الموازنة واجباد ميادين عمل للناس فان هناك ابواب كثيرة نستطيع ان نفتتحها بحجة محاربة البطالة واجباد ميادين للعمل لفاقدي العمل، وذكرني الاخوان الكريمين بمشروع قانون تقدم به احد الوزراء قبل

الفرد حر في ان يتصرف في حدود معينة، وطلبوا منع الخمور لا يعني الاعتداء على حرية الآخرين واماما جاء في الفقرة (الخامسة) عند اصدار مثل هذا القانون يشكل انتهاكاً لحقوق معتقدات المواطنين الاردنيين غير المسلمين، وهذا طبعاً غير وارد لانه ليس هناك دين سماوي اباح الخمر.

في القصران الايات واضحة، وفي الاحاديث الشريفة كذلك الهي القاطع مدعومة بما يترتب على شرب الخمر من اضرار في ائمن ما يملك الانسان وهو العقل وقد ثبت علمياً ان الخمر اول ما تؤثر تؤثر على خلايا الدماغ (المخ) ومعلوم ان (١٥٠) الف خلية في جسم الانسان

تموت يوميا ونحيا ثانية الخلايا (المخ) التي تصاب بالتلف لا يمكن ان نحيا او تعوض مرة ثانية.

واما في المسيحية فليس ما يشاع وما يقال من قبل رجال الدين او غيرهم بان الخمر حلال فهذا غير وارد (وهنا انصت الجميع لاذان العشاء).

السيد عبد الباقي جو: فالاديان السماوية لم تبج الخمر ولم تبج ما يضر الانسان في عقله وجسمه وماله وعقيدته وما يقال بان غير المسلمين تمس حريتهم في منع الخمر فهذا غير وارد، فالديانة المسيحية بنص الانجيل لا تبج الخمر، بل تقول:

(لا يدخل ملكوت الله سكين)

ومعنى ملكوت الله: رحمة الله

والعابد ان كان مسلماً او مسيحياً او يهودياً، انما يعبد ليدخل ملكوت الله، ولينال رحمة الله فيما دام ان النص في الانجيل يقول:

(لا يدخل ملكوت الله سكين)

فنحن نستخلص من هذا النص ان الديانة المسيحية تحرم الخمر.

اذن فنحن عندما نمنع الخمر في هذا البلد، نكون اولاً نفلتاً وطبقنا امر الله، وثانياً نختزنا الدستور الذي اقسمننا على المحافظة عليه لان المادة الثانية من الدستور تقول: (دين الدولة الاسلام).

فالاسلام والمسيحية كلاهما يحرمان الخمر، فاذن لا يكون هناك منجج الخمور اعتداء على مسلم او غير مسلم في هذا البلد.

ثم ما جاء في الفقرة السابعة وهي الفقرة

التي دفعتني الى ان اتكلم، وانا لم يصلني جدول الاعمال الا بعد حضوري لهذا المجلس واستغربت جداً عندما يتكلم زميلان حقوقيان مفروض فيها على الاقل ان يفقه اللغة العربية وشيئاً من الاسلام وان يعلم بان الاسلام شريعة وعقيدة وان الشريعة الاسلامية رتب تعزيراً وعقاباً على من يشرب الخمر، والتعزير تتحقق في صورة تأبأ الرجولة والكرامة ان يتعرض له بفعل ما حرم الله تبارك وتعالى وحذر على المسلمين، فهما يقولان هنا بل الاكثر من ذلك ان الاركان الاساسية للاسلام قد تركت للمسلمين يمارسونها بحرية وفقاً لقناعاتهم ومضى كان الاسلام تابعاً لقناعات الناس، نحن نخاطب المسلم لاننا نعتبر المسلم ملتزماً، ومن يلتزم امرأ المسلم فلننا نعاقبه اذا لم يلتزم بما نص عليه الاسلام.

فالاسلام رتب عقاباً على كل من يبيع ما حرم الله فالقناعات تعني ان هذا الانسان يصبح مسلماً ويمسي كافراً لانه يقتنع في الصباح بامر ثم يغير قناعته بنحو وشكل اخر فيصبح او يمسي كافراً، وهذا غير مقبول في الاسلام ابداً، لان المرتد اذا استتيب ولم يبت يقاتل كافراً لا يغسل ولا يكفن ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين.

ولذلك القناعات هنا غير واردة واما سلم الاولويات فانا لم ندعي من قبل ربنا سبحانه وتعالى الى ان نترك امراً حتى يتحقق لنا الامر كله كما كان يقول بعض الاحزاب لا تجب الصلاة علينا حتى تقوم الدولة الاسلامية اخذاً من قوله

هكذا من الله على

كلنا من المذاهب

تعالى:

(الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة) فجعلوا شرط وجوب الصلاة التمكين في الارض.

ولذلك فاني ارجو من الاخوة الزملاء المحترمين لعل الله تعالى يكتب لنا اجرا وثوابا ويبارك لنا ويكون قد اوفينا، لا كما كتب بعض اخواننا محرري الشؤون المحلية في جريدة الرأي يهاجروا اللجنة القانونية كيف تقدم هذه اللجنة على تحريم الخمر.

تحريم الخمر ليس من شأن هذا المجلس ولا من شأن اللجنة القانونية لان الخمر حرمها الله تبارك وتعالى، انما شأن هذا المجلس ومن اولويات هذا المجلس ان يقر قانونا يمنع ما حرم الله، ويحث الناس على ما امر الله حتى يرحمنا الله، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكرا سيدي الرئيس.

حقيقة لا اعتقد بان هناك قضية عرضت على هذا المجلس وناقشها المجلس لحد الان تقتضي الدفع بعدم النقاش سندا للمادة ٥٤ بقدر هذه القضية.

الاقتراح المطروح على المجلس الكريم عبارة عن فكرة يجب ان تبلور في خطة، واولى جهة ان تبلور هذا الموضوع وهذه القضية بخطة ودراسة تطرح على المجلس هي السلطة التنفيذية لنقول للمجلس بهذا الموضوع ما هو اثره في

الميدان الاقتصادي، في الميدان السياسي في ميدان العمالة، في ميدان التصدير والاستيراد مثلا اثره الاجتماعي، لنناقش مواضيع محددة علمية يبيدي كل عضو من اعضاء المجلس رايه كاملا، وبعد ان يطرح له كلاما مدروسا معللا مبررا هذا لا يتأتى الا بتقديم مشروع الذي يكون متضمنا لخطة، في هذا الوقت بالذات يمكن لاي زميل ان يدلي دلو في هذا الموضوع.

اما قبل ذلك فاننا نناقش افكارا، اراء، نظريات لكل منا اجتهاده ويمكن ان يصبح سجالا بيننا في هذا المجلس، او حتى في خارج هذا المجلس، في نطاق الاعلام والمجتمع دون ان نناقش نصوص محددة او خطة محددة مطروحة على هذا المجلس.

لذلك وسندا للمادة ٥٤ ارجو ابداء الدفع بعدم المناقشة سندا للمادة ٥٤، فقرة ١٠ وارى ان هذا المجال اولى مجال لهذا الدفع، وارجو من المجلس الكريم دون الذهاب الى ابعد من ذلك بالمناقشة باحالة الاقتراح الى الحكومة لتقديم خطتها في هذا الموضوع وان تقدم للمجلس دراسة بشكل علمي موضوعي عندها يناقش المجلس الكريم وكل عضو فيه ما يقدم له قبولا او رفضا يقر او لا يقر، لكن على اساس شيء محدد مدروس وارجو مرة ثانية ان نقف في هذا الموضوع وفي نقاشه وقبول الاقتراح بان مجال الى الحكومة وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الحقيقة من الواجب على مقرر اللجنة ان يدافع عن قرارها، ومن هنا كان هذا الدفاع الذي سأتلوه عن قرار اللجنة وانا منها.

ان من عنده اثره من عقل او علم او دين سواء كان مسلما او غير مسلم يدرك ما للخمر من اضرار على الافراد والمجتمعات، بل لقد اتفق العقلاء والعلماء على ان تعاطي الخمر له اضرار صحية وسياسية واقتصادية واجتماعية نوجزها فيما يلي:

اولا: ان العقل هو الجوهره التي يتميز بها الانسان عن الحيوان، وهي مناسط التكليف والتخطيط والارادة.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت دكتور ابوفارس في حدود قرار اللجنة يعني فيه تنسيب موجود في قرار اللجنة.

السيد المقرر: انا اتكلم لا يجوز مقاطعتي.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابوفارس اذا سمحت فيه قرار لجنة وفيه مخالفة وهذا يناقش بهذا الحدود، وتلي قرار اللجنة وتلي قرار المخالفة اي تعليق استاذ رئيس اللجنة؟

السيد رئيس اللجنة: ياسيدي دفعت بعدم المناقشة والواقع ما يتلوه المقرر مع كل الاحترام لما يقوله ليس من قرار اللجنة قرار اللجنة تلي والطلب فيه واضح والمخالفة تليت وهناك دفع بعدم المناقشة ايد، فارجو ان مجال هذا الاقتراح الى الحكومة ليناقش فيما بعد، كلنا سنثني ببلونا، وارجو ان نقف عند هذا الحد

والح في الرجاء ان نقف عند هذا الحد في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس: رجاء الاسماء مسجلة واذا بدكم تناقشوا الباب مفتوح ولكن كل واحد يأخذ دوره نقطة نظام الاستاذ محمد فارس.

السيد محمد فارس الطراونة: شكرا معالي الرئيس.

نقطة النظام، سيدي الرئيس، اولا مقرر اللجنة عبر عن رأي اكثرية اللجنة القانونية، الرأي المخالف تعرض الى تجريح، وكان الاصل ان نعطي الفرصة للرد على هذا التجريح، هذه قضية مبدئية ونظامية لا يجوز ان نختلف عليها.

ومن هنا اسمح لي معالي الرئيس للرد بدون تشنج.

معالي رئيس المجلس: اخواني اذا سمحتم احنا متبعين وبالاسس قررتم قرار ان رئيس اللجنة ومقررها يدافعوا عن قرار اللجنة وان تقر المخالفة ونحن التزمنا بها مع الناس جميعا، فقرأت المخالفة وقرأ قرار اللجنة، رئيس اللجنة ومقررها يدافعان عن قرار اللجنة، وهي الاغلبية، ونرجو ان نلتزم بذلك اذا سمحتم نقطة النظام هي ان نلتزم بقرار المجلس وبالنظام الداخلي، ليست نقطة النظام انها كلام منزل هي التزام بالنظام الداخلي والتزام بقرار المجلس.

السيد محمد فارس الطراونة: معالي الرئيس النظام الداخلي يقول عندما يتعرض احد النواب لشخص بالاسم او بالاسماء لا بد من الرد، نقطة نظامية، الاستاذ تعرض لل اثنين الي

هكذا من الأشغال

خالفوا ويتجريح الا يقتضي ذلك ان نرد؟

معالي رئيس المجلس: استاذ ابوقاسم استمعت الى رأيك وشكرا، الشيخ علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة ما ذكره سعادة رئيس اللجنة القانونية من الدفع بعدم المناقشة وثني على هذا الموضوع، وباعتقادي انني الان لسنا بصدد مناقشة قانون معين بعينه انما نحن الان بقضية كلية عامة وهو ان نعرض هذا على الحكومة اولا نعرضه على الحكومة.

ارجو ان يصوت على هذا الامر وذلك الامر ونفرغ من هذا الموضوع ولا نثير نقاشا في هذه اللحظات، النقاش يؤجل الى مشروع القانون اذا وجد مشروع القانون.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نقطة نظام الدكتور حسين الشيباب.

الدكتور حسين الشيباب: سعادة رئيس اللجنة قدم اقتراحا وثني عليه بان يطلب الى الحكومة تقديم دراسة هذا هو الاقتراح ثني عليه نرجو الاخذ به، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان تبوصي اللجنة المجلس الكريم الطلب الى الحكومة ان تقدم مشروع قانون تقدمه في اقرب وقت يمكن، هذا كلام مكتوب، وفيه اقتراح وثني عليه ان نطرح الموضوع للتصويت مع الاعتذار للاخ ابوقاسم اذا سمحتم الشيخ عبدالباقي كنت بدي انبه ان لا يتذكر اسماء ويناقش النص، نقطة نظام الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا معالي الرئيس.

انا لا اعتقد ان موضوع النقاش يستحق كل هذه الضجة ولا توجد اختلافات جذرية عقائدية بين جميع الاعضاء مؤيدين ومخالفين.

نقطة النقاش الحالية هي نقطة النظام الداخلي، اذا دفع بوقف المناقشة تتوقف فوراً معها كان عدد المسجلين للحديث ردا او ابتداءا ويسمح لمن يؤيد وقف النقاش ان يتحدث احدهم ولن يعارض وقف النقاش وليس يعارض المشروع. ومن دفع بوقف النقاش والتصويت على قرار اللجنة القانونية، اتمنى تطبيق احكام النظام بان يتحدث زميل ضد وقف النقاش وزميل مؤيد لوقف النقاش، ثم التصويت على الاقتراحات التي طرحت حتى وقف النقاش، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا من يريد ان يتحدث بوقف النقاش؟ الاستاذ يوسف العظم حول وقف النقاش.

معالي رئيس المجلس: (٩ من ٥٤) من يرى اقبال باب النقاش والتصويت على قرار اللجنة؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: (٣٢ من ٥٤)

معالي رئيس المجلس: (٣٢ من ٥٤)، اذن من يوافق على قرار اللجنة المقدمة الينا.

اصوات: صوتنا على ذلك. معالي رئيس المجلس: الان من يوافق على قرار اللجنة كما هو تحويله للحكومة لسن

قانون كما جاء بالنص، من يوافق على ذلك؟ الاصوات رجاءا.

السيد الامين العام: (٣٤ من ٥٤)

معالي رئيس المجلس: (٣٤ من ٥٤) وموافقة على قرار اللجنة، السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام: ٦ - ما يجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: لاشيء على هذا البند، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة الأحد الساعة الرابعة مساءً وشكرا لكم وترفع الجلسة.

رفعت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

نص قرار لجنة التربية والتعليم
الاسباب الموجبة للقانون
قرار رقم (٤)

عقدت لجنة التربية والتعليم اجتماعها الثالث بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥، برئاسة سعادة الدكتور عبداللطيف عريبات مقرر اللجنة وحضور اصحاب السعادة السادة: د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. حسني الشيايب، محمد المعمر، كامل العمري، حمزة منصور، د. فوزي شاكر الطعينة، سمير قعوار، عبدالسلام فرجحات، نواف الخوالدة.

وحضر الاجتماع معالي الدكتور عوض خليفات رئيس جامعة مؤتة وسعادة الدكتور محمود السمرة رئيس الجامعة الاردنية، وسعادة الدكتور علي محافظة رئيس جامعة اليرموك، وعطوفة الدكتور احمد البشارة امين عام وزارة التعليم العالي.

وجرى بحث تفصيلي بخصوص القانون الموقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون التعليم العالي وما جاء بالمادة (١١) منه والمحال الى اللجنة من المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤، وكانت قد تمت مناقشة هذا القانون وجرى بحث مستفيض من قبل اعضاء اللجنة وتم الاستماع الى معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي وعميد كلية التأهيل التربوي في اجتماع سابق. وقد تكونت لدى اللجنة القناعات التالية وتوصي للاخذ بها وهي:

اولاً: ان التعليم من القضايا الهامة ذات الاولوية الاولى في خطط التنمية في المملكة وهو من واجبات الدولة الاولى ولهذا نحرص على مستواه تأهيلاً واعداد وتصويبا، ويجب ان يعتمد على ثوابت تمثل الطموحات الوطنية التي تصبوا اليها، فتحرص ان سوية الشهادة التي تمنح للعاملين في هذا القطاع (قطاع التعليم) موحدة ومن سوية عالية ومميزة ولا يجوز اعطاء شهادات دون هذا المستوى بأي شكل من الاشكال لذا فان منح شهادة باسم كلية التأهيل من قبل كلية نظرية للجامعة ككلية التأهيل دون ارتباطها بالمستوى الجامعي الاساسي او اي كلية اخرى مماثلة يضر بالاهداف والثوابت المقررة.

ثانياً: واما من ناحية التكاليف فان انشاء اي كلية او مؤسسة لغرض التأهيل للتعليم موازية للجامعات ستكون دون مستواها وتزيد من التكاليف المالية والاجتماعية بسبب الازدواجية التي لا نجد لها مبرراً حيث ان من واجب الجامعات القيام بهذه المهمة وتحول اليها المخصصات المقررة لكل هذه الكلية وكذلك يمكن ردها بتخصصات جديدة لتنفيذ مشروع التأهيل الذي على الجامعات والوزارات المعنية وضع التصور الكامل نحوه والخطط اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

ثالثاً: ان الوزارات المعنية والجامعات الاردنية

مسؤولة عن اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص حل المشكلة القائمة سواء للمعلمين الممارسين في الكلية القائمة حالياً وكذلك رفع سوية المعلمين في التعليم العام ووضع الخطط اللازمة لرفع مستواهم لما يحقق الاهداف التي نطمح اليها بالسرعة الممكنة.

امين عام مجلس الامة لجنة التربية والتعليم
هاني خير

كلية من التأهيل